# المشي على قشور البيض:
# مسارات تحقيق المساواة في الأردن

## منظور المجتمع المدني حول التزامات إعلان بيجين

تقرير موازٍ صادر عن منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)

بقلم: ا لينورا بانفي بالتعاون مع لين مسعود

BEIJING +30

تُرجم إلى العربية بدعم من:

She LEADS

PLAN INTERNATIONAL

FEMNET The African Women's Development and Communication Network

DEFENCE for CHILDREN

ecpat

STOP CHILD EXPLOITATION Terre des Hommes Netherlands

Ministry of Foreign Affairs

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

مركز النهضة الاستراتيجي
Renaissance Strategic Center

آذار / مارس 2025

# جدول المحتويات


| | |
|---|---|
| **مقدمة** | **4** |
| تهيئة المشهد: 30 عاماً من الالتزام.. 30 عاماً من التغيير | 4 |
| موقف الأردن من المساواة بين الجنسين | 5 |
| الغرض من التقرير | 5 |
| المنهجية | 6 |
| **القسم الأول: النظر إلى الماضي والمُضي قُدماً: تقييم التقدم والتحديات** | **7** |
| **1. التنمية الشاملة والازدهار المشترك والعمل اللائق** | **7** |
| سد الفجوة: التنمية الشاملة والعمل اللائق | 7 |
| برامج التمكين الاقتصادي | 8 |
| العمل غير الرسمي والحماية الاجتماعية | 8 |
| عالقات في النظام: من السياسة إلى الممارسة | 8 |
| الأدوار القائمة على الفروقات بين الجنسين وواقع مكان العمل | 9 |
| العبء الخفي: أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر | 9 |
| هل فرص العمل المراعية للبيئة هي المستقبل؟ | 9 |
| الأثر طويل الأمد لجائحة كوفيد-19 | 10 |
| مراجعة واقعية لالتزامات بيجين | 10 |
| **2. القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية** | **10** |
| إنجازات الوصول إلى الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية | **11** |
| الإقصاء من سوق العمل وتحديات رعاية المرأة الصحية في الأردن | **11** |
| العوائق الهيكلية التي تمنع الوصول إلى الخدمات الاجتماعية | **12** |
| مراجعة واقعية لالتزامات بيجين +30 | 12 |
| **3. التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية** | **12** |
| التغلب على عوائق حماية المرأة من العنف القائم على التمييز بين الجنسين | 13 |
| تصاعد العنف الرقمي: تهديد جديد | 14 |
| زواج القاصرات والزواج المبكّر: تحدّ مستمر | 14 |
| ثغرات البيانات والمساءلة تُعيق تنفيذ السياسات الفعال | 14 |
| مراجعة واقعية لالتزامات بيجين +30 | 14 |

| | |
|---|---|
| 4. المجتمعات المسالمة التي تشمل الجميع | 14 |
| تعزيز محلية العمل الإنساني ومبادرات بناء السلام الشعبية | 15 |
| العوائق الهيكلية والمالية أمام جهود بناء السلام الشامل | 15 |
| مراجعة واقعية لالتزامات بيجين +30 | 16 |
| 5. المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين | 16 |
| تعزيز التمثيل النسائي : التقدم المحرز والتحديات في المشاركة السياسية | 16 |
| تعزيز المساءلة والحماية القانونية للمساواة بين الجنسين | 17 |
| مراجعة واقعية لالتزامات بيجين +30 | 18 |
| 6. الحفاظ على البيئة وحمايتها وإعادة إصلاحها | 18 |
| تأثر المرأة بتداعيات التغير المناخي | 19 |
| فجوات في التنسيق والتآزر التشريعي والمؤسسي | 19 |
| مراجعة واقعية لالتزامات بيجين +30 | 19 |
| **القسم الثاني: الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة** | **21** |
| آليات التنسيق مع المنظمات المجتمعية | 21 |
| **القسم الثالث: ما دور المجتمع المدني؟ نهج تصاعدي من القاعدة إلى القمة** | **22** |
| 1. التنمية الشاملة والازدهار المشترك والعمل اللائق | 22 |
| 2. القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية | 22 |
| 3. التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية | 22 |
| 4. المجتمعات المسالمة التي تشمل الجميع | 23 |
| 5. المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين | 23 |
| 6. الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها | 23 |
| **القسم الرابع: ما التالي بالنسبة لإعلان بيجين؟ الخطوات القادمة** | **24** |
| 1. تعزيز التزامات بيجين في الأردن: التعامل مع التحديات الهيكلية | 24 |
| 2. توصيات إقليمية لتعزيز مشاركة المجتمع المدني والتغلب على العوائق الهيكلية | 24 |
| **الخلاصة: نحو تحقيق تغييرات تحوّلية** | **25** |
| أبرز المخرجات من مراجعة تقدم الأردن في تحقيق أهداف بيجين | 25 |
| المضي قُدماً: من الالتزامات الرمزية إلى التغيير الهيكلي | 26 |

# مقدمة

## تهيئة المشهد: 30 عاماً من الالتزام.. 30 عاماً من التغيير

ما يزال **إعلان ومنهاج عمل بيجين**، الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام 1995، أحد أكثر الأُطر العالمية تأثيراً في النهوض بالمساواة بين الجنسين؛ فهو يُحدد أهدافاً استراتيجية عبر اثني عشر مجالاً حيوياً ضمن القضايا الأكثر إلحاحاً، داعياً الحكومات إلى إزالة الحواجز الهيكلية التي تُعيق مشاركة المرأة الكاملة في الحياة العامة والخاصة. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، ساهم إعلان ومنهاج عمل بيجين إلى حد كبير في توجيه جهود المناصرة العالمية، وإصلاح السياسات، وتطوير الاستراتيجيات الداعمة لحقوق المرأة.

**ومع اقتراب الذكرى الثلاثين لإعلان بيجين، ثمة فرصة حاسمة للتأمل في مدى أهميته وتأثيره وحدوده.** فعلى الرغم من أن هذا المنهاج قد أسهم في تحقيق تقدم قانوني واجتماعي ملموس على المستوى العالمي، إلا أنه تعرض لانتقادات كذلك جراء كونه إطاراً غربياً يعطي الأولوية للتمكين الفردي على حساب التحرر الجماعي. وقد أشار نشطاء الدفاع عن حقوق المرأة، وخاصة من بلدان الجنوب العالمي، إلى أن هذا الإطار يُغفل غالباً الواقع السياقي للمجتمعات المهمشة، ولا يُعالج على نحو كافٍ أشكال القمع والاضطهاد المتقاطعة المتجذرة في الإرث الاستعماري. ونتيجة لذلك، تهيمن القيم النيوليبرالية، مثل الفردية والخصخصة و«**التمكين**» **الذي يُحركه السوق**، على أجندات المساواة بين الجنسين، ما أدى إلى تهميش النُهج التحولية التي تركز على التغيير القائم على المجتمع والتضامن والقوة الجماعية.

تدعو هذه الانتقادات إلى التحول إلى **نهج نسوي مناهض للاستعمار** -أي نهج يهدف إلى تفكيك الهيمنة الغربية في خطابات المساواة بين الجنسين، ومعالجة اختلالات موازين القوة، وإعطاء الأولوية للتجارب الحية التي تخوضها المجتمعات المهمشة. وتتمثل إحدى الاستراتيجيات الأساسية للنهوض بهذه الأجندة المناهضة للاستعمار في «محلية العمل الإنساني»، الأمر الذي **يتضمن إعادة تعريف الأطر العالمية مثل إعلان ومنهاج عمل بيجين لتعكس الواقع الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي والثقافي الفريد الذي يميز السياقات المحلية**. وعلى عكس النهج التنازلي، أي ذلك المنطلق من القمة إلى القاعدة، الذي يفرض نموذجاً «موحداً يناسب الجميع»، تضمن محلية العمل الإنساني مراعاة أولويات النساء -خاصة أولئك المنحدرات من خلفيات ريفية أو لاجئة أو مهمشة- في صياغة سياسات المساواة بين الجنسين وتنفيذها. ولا تقتصر محلية العمل الإنساني على «تكييف» الأطر العالمية؛ بل تمثل نقلًا للسلطة والملكية، **إذ يجري فيها اعتبار الجهات الفاعلة المحلية**، مثل المنظمات المجتمعية التي تقودها النساء والحركات النسوية الشعبية، **شريكة في صناعة المعرفة والسياسات**. ويُتيح هذا النهج المحلي التصاعدي، أي المنطلق من القاعدة إلى القمة، التعددية النسوية، ما يسمح لوجهات نظر وتجارب متنوعة بصياغة عملية صنع القرار.

**ويدعو هذا النهج إلى تضافر أكبر بين الجهات الفاعلة المحلية، والمنظمات المجتمعية والمنصات الدولية لضمان استناد السياسات إلى تجارب وآراء أولئك المتأثرين بها مباشرة.** فعلى سبيل المثال، تواجه النساء في الأردن -وخاصة اللاجئات والنساء الريفيات والنساء ذوات الإعاقة- تحديات فريدة ومختلفة غالباً ما تفشل الحلول العالمية في التصدي لها بفاعلية. وإن من شأن وجود أجندة نسوية محلية مناهضة للاستعمار أن يتحدى نماذج المساواة بين الجنسين ذات التوجه الدولي والمفروضة من القمة إلى القاعدة، ويدعو بدلاً من ذلك إلى اعتماد نُهج تشاركية يقودها المجتمع. ويُعد هذا التحول ضرورياً لضمان أن تتمتع الأطر العالمية، مثل إعلان ومنهاج عمل بيجين، بالشمول في خطابها والتحوّلية في ممارستها.

تشكل عملية **استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاماً (استعراض بيجين +30)** لحظة مساءلة حاسمة؛ إذ تسمح للمجتمع المدني والحركات الشعبية والمنظمات النسوية بمساءلة سرديات الدول، وتقييم التقدم المُحرز، **والدفع نحو تغيير جذري**. ويأتي هذا التأمل في وقت يواجه فيه العالم أزمات معقدة ومتشابكة، من بينها حالة الطوارئ المناخية، وتصاعد السلطوية، وتوسع الذكاء الاصطناعي، والنزاعات المسلحة المطوّلة في غزة والسودان ولبنان. وتفرض هذه الأحداث تحديات جديدة أمام المساواة بين الجنسين، لاسيما في **البلدان المُضيفة للاجئين مثل الأردن**، حيث تتحمل النساء وطأة النزوح والصعوبات الاقتصادية. **ومن هنا تبرز ضرورة تقييم مدى ملاءمة إعلان بيجين وقابليته للتكيف لتلبية احتياجات المرأة وواقعها المتنوع في بلدان الجنوب العالمي.**

## موقف الأردن من المساواة بين الجنسين

يفرض موقع الأردن الجيوسياسي في منطقة تتسم بالنزاعات المطوّلة والهجرة القسرية وعدم الاستقرار السياسي، تحديات فريدة أمام النهوض بالمساواة بين الجنسين. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، برهن الأردن على التزامه بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين من خلال إجراء إصلاحات بارزة في مجالات مثل المشاركة السياسية، وحقوق العمل والعمال والحماية القانونية. وقد أطلقت الحكومة عدة مبادرات رئيسية في هذا الخصوص ومنها: اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، ورؤية التحديث الاقتصادي، واللجنة الوزارية لتمكين المرأة، بهدف سدّ الفجوات بين الجنسين في مجالات الحوكمة والتوظيف والحماية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تُشكل **الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025**، التي وضعتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة،[1] الإطار السياسي الأساسي الذي يوجّه جهود الأردن في مجال المساواة بين الجنسين. وقد جرى تطويرها بما يتماشى مع الالتزامات الدولية، بما في ذلك إعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وأهداف التنمية المستدامة، وهي توفر نهجاً منظّماً يتصدى للحواجز القانونية، والاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، التي تعيق مشاركة المرأة الكاملة في المجتمع.

علاوة على ذلك، أدخل الأردن سلسلة من التعديلات القانونية، شملت تنقيح قانون الانتخابات، وقانون الضمان الاجتماعي، وقانون الأحوال الشخصية وقانون الأحزاب والعمل وغيرها من القوانين. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز حقوق المرأة في مجالات العمل، والمشاركة السياسية والحماية الاجتماعية. وعلى الرغم من هذه الجهود، فثمة حواجز نظامية وهيكلية تُعيق مشاركة المرأة الكاملة في الحياة العامة. ويعكس تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين (2024)[2] والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي هذا الواقع؛ **ففي حين تقدّم الأردن في موقعه من المرتبة 138 من أصل 153 دولة في عام 2020 إلى المرتبة 123 من أصل 146 دولة في عام 2024**، إلا أن هذا التقدم لا يمثل سوى زيادة متواضعة بنسبة 5.9 % في التكافؤ بين الجنسين. وما يزال تمثيل المرأة السياسي في البرلمان الأردني (مجلس النواب) منخفضاً، إذ تشغل النساء 19.6 % من المقاعد البرلمانية بعد انتخابات عام 2024.[3] وبالمثل، فإن مشاركة المرأة الاقتصادية ما تزال مقيّدة؛ إذ بلغ معدل البطالة بين النساء في الربع الأول من عام 2024 نحو 31 %.[4] وتؤكد هذه الأرقام الحاجة إلى تدخلات موجّهة تتجاوز الإصلاح القانوني من أجل معالجة الحواجز النظامية الأعمق التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين.

## الغرض من التقرير

بصفتها إحدى المنظمات الرائدة في مجال حقوق الإنسان والتنمية في الأردن، كانت **منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)** في طليعة المدافعين عن العدالة بين الجنسين، والتمكين القانوني وإصلاح السياسات للنهوض بحقوق المرأة. ومن خلال مبادراتها الشاملة في مجالات المساعدة القانونية، والمناصرة وبناء القدرات، تتعاون منظمة النهضة العربية (أرض) على نحو وثيق مع المجتمعات المهمشة، بما في ذلك اللاجئات، والناجيات من العنف القائم على التمييز بين الجنسين، والنساء العاملات في ظروف عمل محفوفة بالمخاطر. ويستند **هذا التقرير** إلى التزام المنظمة الدائم بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، الأمر الذي يضمن أن تعكس تقييمات التقدم الوطني حقيقة التجارب الحيّة للفئات الأكثر تأثراً. ويُعد **تقرير الظل هذا حول «بيجين 30+»** بمثابة **مراجعة مستقلة من المجتمع المدني تسعى لتقييم تقدم الأردن في تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن إعلان ومنهاج عمل بيجين خلال السنوات الخمس الماضية**، مقدّماً بذلك منظوراً بديلاً قائماً على الأدلة يستند إلى **أصوات القواعد الشعبية والمناصرة النسوية**. تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً حاسماً في تحويل السياسات إلى ممارسات فعلية، والدعوة إلى الإصلاحات، والتصدي لأوجه عدم المساواة بين الجنسين من خلال النُهج المحلية المجتمعية؛ إذ لا غنى عن مساهماتها لوضع الإنجازات الوطنية في سياقها الصحيح وضمان توافق أطر السياسات مع واقع النساء المعيشي داخل مختلف المجتمعات في الأردن. ويمثل هذا التقرير كذلك جهداً جماعياً يقوده التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف)، وهو تحالف وطني للمنظمات المجتمعية يلتزم بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في الأردن. وتعمل المنظمات الأعضاء في تحالف (جوناف) عبر مجتمعات متنوعة، بما في ذلك مجتمعات اللاجئين والمناطق الريفية والمراكز الحضرية ذات الدخل المنخفض، ما يضمن أن يعكس تقرير الظل هذا طيفاً واسعاً من وجهات النظر. ويوفر تحالف (جوناف) من خلال شبكاته الشعبية، منصة تجمع المنظمات المجتمعية ومجموعات حقوق المرأة للمشاركة في جهود المناصرة السياسية ومساءلة صانعي القرار بشأن التزاماتهم بموجب منهاج عمل بيجين.

1 اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. https://www.women.jo/en/strategy-pub

2 المنتدى الاقتصادي العالمي. « تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2020،» (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2020).

3 الغد، «الوطنية لشؤون المرأة: انتخابات 2024 سجلت أعلى نسبة مشاركة سياسية للنساء في البرلمانات الأردنية»، جريدة الغد، *16* أيلول/سبتمبر *2024*، https://alghad.com/story/1811170.

4 دائرة الإحصاءات العامة، «معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2024،» دائرة الإحصاءات العامة، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2024، https://dosweb.dos.gov.jo.

وفي الوقت الذي تُبرز فيه التقارير الوطنية والإقليمية حول «بيجين +30» التقدم التشريعي والإصلاحات المؤسسية، فإنها قد **لا تعكس بالكامل واقع مدى تنفيذ هذه الإصلاحات أو نضال النساء والفئات المهمشة اليومي**. يعمل تقرير الظل هذا **باعتباره آلية مساءلة يوظفها المجتمع المدني** لضمان تقييم التزامات الأردن بموجب إعلان بيجين من خلال منظور شامل قائم على الحقوق. يركز التقرير على أصوات النساء المنحدرات من خلفيات متنوعة، واللاتي غالباً ما تُغفل تجاربهنّ في تقييمات التقدم الرسمية. وتسعى منظمة النهضة العربية (أرض) وتحالف (جوناف) إلى تقديم تحليل نقدي يسد الفجوة بين الالتزامات السياسية والواقع الميداني، فضلاً عن تسليط الضوء على التزامات الأردن تجاه إعلان بيجين من خلال تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات الرئيسية وتقديم توصيات قائمة على الأدلة. ويركز التقرير خاصة على أصوات النساء الأردنيات ومنظمات المجتمع المدني، مع التركيز على الأهداف التالية:

1. تقييم تقدم الأردن عبر الأبعاد الستة كما وردت في منهاج عمل بيجين.
2. تحديد العقبات والتحديات الرئيسية التي تواجه النساء والفتيات.
3. إعطاء الأولوية لإيصال أصوات المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية والمجموعات النسائية المحلية.
4. تقديم توصيات مستندة إلى الأدلة تدعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأردن.

## المنهجية

**جرى إعداد هذا التقرير الموازي استناداً إلى نهج تشاركي نسوي قائم على الأدلة يعتمد على مصادر بيانات نوعية وكمية متنوعة. وشملت المنهجية المتّبعة عقد ثلاثة من نقاشات مجموعات التركيز مع منظمات تقودها النساء وأعضاء في شبكة تحالف (جوناف)[5] في كل من عمّان، وإربد والعقبة. كما أُجريت عشر مقابلات مع مقدمي معلومات رئيسيين من الجهات المعنية مثل ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية، ومسؤولين حكوميين، وخبراء في قضايا الفروقات بين الجنسين، وخبراء قانونيين وصحفيين، بمن فيهم نساء أردنيات شاركن في مؤتمر بيجين عام 1995. علاوة على ذلك، أُجريت مراجعة مكتبية موسّعة، تضمنت تحليل التقارير الوطنية، والمنشورات الحكومية الرسمية، والتقارير الدولية والتحليلات الإقليمية. وقد وفرت هذه المراجعة المكتبية فهماً شاملاً لتقدم الأردن، مع تسليط الضوء على المجالات التي تفتقر فيها البيانات الرسمية إلى الدقّة أو تتسم بعدم الاتساق.**

5 التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف) هو شبكة تضم أكثر من 40 منظمة مجتمع مدني ومنظمة مجتمعية أردنية، أسستها منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) في عام 2016. يركز التحالف على جهود المناصرة والحشد المجتمعي والمشاركة في صياغة السياسات للنهوض بالعدالة الاجتماعية في الأردن.

## القسم الأول: النظر إلى الماضي والمُضي قُدماً: تقييم التقدم والتحديات

تقدم الأقسام التالية تقييماً شاملاً لإنجازات الأردن، مُصاغاً وفقاً **للأبعاد الستة الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين**، على النحو الذي حددته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).[6] كما يُتيح الانتقال من مجالات الاهتمام الرئيسية الاثني عشر إلى الأبعاد الستة إجراء تحليل يتمتع بمزيد من التكامل والشمولية للعلاقات المتبادلة بين المجالات الموضوعية للمساواة بين الجنسين. كما يشمل التحليل واقع المرأة المعيشي بما يتجاوز البيانات الإحصائية، مستنداً إلى أدلة من نقاشات مجموعات التركيز والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، بالإضافة إلى رؤى منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية.

### 1. التنمية الشاملة والازدهار المشترك والعمل اللائق

حدد منهاج عمل بيجين «**المرأة والاقتصاد**» واحداً من المجالات الهامة، مؤكداً على ضرورة تكافؤ فرص وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية وفرص العمل، والقضاء على التفرقة المهنية القائمة على الفروقات بين الجنسين. وتمنح الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025 الأولوية للتمكين الاقتصادي باعتباره ركيزة أساسية، من خلال الدعوة إلى سياسات عمل مراعية لهذه الفروقات، والمساواة في الأجور، وتعزيز الحماية الاجتماعية، مع التأكيد على أهمية ضمان ترجمة هذه الإصلاحات إلى فرص اقتصادية حقيقية للمرأة، لا سيما في القطاع غير الرسمي. وقد سلطت الإسكوا، في **استعراضها لبيجين +30**، الضوء على استمرار التحديات في المنطقة العربية، بما في ذلك انخفاض مشاركة الإناث في القوى العاملة وانتشار العمل غير الرسمي بين النساء.[7] وفي الأردن، **ما تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة للغاية**، حيث تبلغ **14.2 %**، وهي من أدنى المعدلات في المنطقة العربية، على الرغم من تفوق النساء على الرجال في التعليم العالي، فنسبتهن 56 % من خريجي الجامعات.[8] وفي حين يُسلط التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية بيجين 30+ الضوء على التقدمات الرئيسية المحرزة في إصلاح السياسات، كشفت المقابلات مع الجهات المعنية الرئيسية ونقاشات مجموعات التركيز مع المنظمات المجتمعية عن صورة أكثر تعقيداً على مستوى القواعد الشعبية.

#### سد الفجوة: التنمية الشاملة والعمل اللائق

أجرى الأردن إصلاحات تشريعية هامة لتعزيز التنمية الشاملة وعمل المرأة اللائق؛ إذ ركزت هذه الإصلاحات على تعزيز الوصول المتكافئ إلى أسواق العمل، وضمان السلامة في مكان العمل، وتوفير الحماية الاجتماعية الأساسية. ورغم أن هذه المبادرات قد ساهمت في إحراز تقدم ملموس في البلد، إلا أن تحديات تنفيذه تبقى ماثلة.

> **"الإطار القانوني موجود غير أنه يعاني ضعف التطبيق، لا سيما في قطاعات مثل الزراعة والعمل غير الرسمي".**
>
> موظفة في منظمة مجتمعية تقودها النساء

لعبت إصلاحات قانون العمل دوراً فاعلاً في النهوض بالمساواة بين الجنسين في مكان العمل؛ فقد تضمنت التعديلات المعتمدة على قانون العمل إدراج أطر جديدة للحماية من التحرش الجنسي في العمل، وفرضت مبدأ الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي، فضلاً عن إقرار برامج إجازات الأمومة والأبوة. وبموجب **قانون الضمان الاجتماعي** المُحدّث، تمول المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي إجازة الأمومة الآن بدلاً من أصحاب العمل، ما يُسهم في الحدّ من تحيز أصحاب العمل ضد توظيف النساء. بالإضافة إلى ذلك، فقد أُدخلت إجازة الأبوة، ما يُظهر تقدماً نحو تقاسم مسؤوليات الرعاية الأسرية.

في عام 2024، جرى تحديث **نظام العمل المرن**، الذي أُقر لأول مرة في عام 2018، الامر الذي يسمح للموظفين المسؤولين عن الرعاية[9]، مثل الآباء والأمهات وأولئك الذين يعتنون بأفراد من أسرهم من كبار السن أو من ذوي الإعاقة، بطلب ترتيبات عمل مرنة أو عن بُعد. وبينما جرى تسويق هذا النهج في البداية على أنه ميزة للمرأة، فإن القانون المحدّث ينطبق الآن على جميع مقدمي الرعاية، ما يمثل تحولاً هاماً نحو تطبيق سياسات محايدة من حيث الفروقات بين الجنسين. ومع ذلك، انتقدت المشاركات في نقاشات مجموعات التركيز عدم تطبيق مفهوم حضانات الأطفال في أماكن العمل، إذ صرحت إحدى المشاركات قائلة: "ينبغي تقديم حوافز لأصحاب الأعمال لافتتاح حضانات داخل أماكن العمل. يجب أن تُلزم الإصلاحات القانونية بإنشاء الحضانات بناءً على عدد الآباء والأمهات، لا الأمهات فقط".

---

6 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) هي لجنة إقليمية للأمم المتحدة تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية عبر إجراء الأبحاث وتوصيات السياسة والمساعدة الفنية.

7 «التقرير العربي الشامل حول التقدّم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً.» https://www.unescwa.org/publications/arab-report-progress-implementing-beijing-declaration-platform-action-thirty-years-on

8 ثناء الخصاونة وجوليا هاكسبيل، «هكذا يعزز الأردن التكافؤ بين الجنسين في الاقتصاد»، قمة النمو: الوظائف والفرص للجميع (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2 أيار/مايو 2023)، https://www.weforum.org/stories/2023/05/growth-summit-2023-here-are-4-ways-jordan-is-advancing-gender-parity/

9 "مشروع نظام العمل المرن لسنة 2024» https://shorturl.at/QturA .

## برامج التمكين الاقتصادي

تهدف «رؤية الأردن 2025» واستراتيجيات التحديث الاقتصادي صراحة إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، **إذ يكمن الهدف في مضاعفة مشاركتها من 15 % إلى 28 % بحلول عام 2033**. ويُعدّ الترويج للمبادرات الاقتصادية، مثل التمويل الأصغر للمشاريع/المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مكوّناً رئيسياً في هذه الاستراتيجية. وفي حين يُسلط **التقرير الوطني لبيجين + 30** الضوء على نجاح برامج القروض الصغيرة، تُقدّم البيانات المستخلصة من نقاشات مجموعات التركيز والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين صورة أكثر تعقيداً. **فقد أشارت العديد من النساء إلى أن مشاريع التمويل الأصغر تفتقر إلى الاستدامة وتعرّض النساء لمخاطر مالية**. وأشارت النساء في **العقبة ومعان** إلى أن قروض التمويل الأصغر موجهة نحو أسواق العمل المشبعة، مثل خدمات التجميل والطهي والخياطة. وأوضحت إحدى المشاركات من العقبة قائلة: «غالباً ما تُفاقم هذه المشاريع من معاناة النساء اللواتي يُمنحن قروضاً صغيرة لبدء مشاريع مشبعة أصلًا في السوق، ما يؤدي بهن إلى الإفلاس وحتى السجن» وفي حين تهدف مؤسسات التمويل الأصغر إلى خلق الفرص، تقول منظمات المجتمع المحلي إن هذه البرامج تتطلب عناية واجبة أقوى و**تحليلاً دقيقاً للسوق** لتجنب تشبّع الاقتصادات المحلية بمشاريع متشابهة. علاوة على ذلك، غالباً ما تفشل **المبادرات** الوطنية في الوصول إلى النساء في المناطق الريفية والمهمشة، إذ أشارت المشاركات إلى أن السياسات المصممة في عمّان نادراً ما تعكس الواقع الذي تواجهه المجتمعات المهمشة، ونادراً ما تُقدم حلولاً قابلة للتنفيذ. وقد أكّدت مديرة إحدى المنظمات المجتمعية على هذه المسألة قائلة: "غالباً ما تنحصر نقاشات السياسات في عمّان، ما يحرم النساء في المناطق الريفية من حقّهن في المشاركة في القرارات التي تؤثر مباشرة على سبل عيشهن". إن هذا الأمر يؤدي إلى فجوة ويُبرز الحاجة إلى **نهج تصاعدي من القاعدة إلى القمة** يُشرك المجتمعات المحلية في تصميم سياسات التنمية الشاملة، وتنفيذها وتقييمها.

تعتمد النساء على المنظمات المجتمعية للتعامل مع مثل هذه العمليات. وفي هذا السياق، لعبت منظمات المجتمع المحلي دوراً حاسماً في سد الفجوة بين السياسات الوطنية وتنفيذها على المستوى المحلي، فهي توفر التدريب المهني، وتدعو إلى الحماية في أماكن العمل، وتساعد النساء في التعامل مع الإجراءات البيروقراطية للوصول إلى الموارد المتاحة. وخلال نقاشات مجموعات التركيز، افتخرت المنظمات المجتمعية بعرض طرق تقديمها الإرشاد والتوجيه لرائدات الأعمال، ومساعدتهن في الحصول على قروض صغيرة وتطوير مهاراتهن في إدارة الأعمال. وقد شاركت إحدى المستجيبات قصة نجاح جمعية تعاونية تُديرها إحدى المنظمات المجتمعية في محافظات الشمال قائلة: «من خلال برنامج التمويل الأصغر لدينا، تُدير النساء اليوم مشاريعهن لإنتاج الصابون العضوي، والذي أصبح مصدر دخل مستدام لأسرهن»

## العمل غير الرسمي والحماية الاجتماعية

ومع كل هذه الجهود، يظل العمل غير الرسمي تحدياً رئيسياً أمام تحقيق عمل المرأة اللائق؛ فعادة ما يكون العمل غير الرسمي غير منظم كما يتسم بعدم الاستقرار، مع عدم إمكانية الحصول على تأمين صحي، أو ضمان اجتماعي أو معاشات تقاعدية للعاملين فيه. وبينما تسمح قوانين الضمان الاجتماعي الآن للعاملين في القطاع غير الرسمي بالتسجيل طوعاً، إلا أن الإقبال ما يزال منخفضاً بسبب الوعي المحدود بأهميته وصعوبة تحمّل تكاليفه. ولم تكن سوى 27.9 % من النساء العاملات مؤمنات في الضمان الاجتماعي حتى نهاية عام 2017، وظلت مشاركة النساء في سوق العمل راكدة بين 13 % و15 % خلال السنوات الثلاث الماضية.[10] وكما قالت إحدى قياديات منظمات المجتمع المحلي: «نحن بحاجة إلى تنظيم العمال غير المنظمين في نقابات لضمان حصولهم على الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي».

## عالقات في النظام: من السياسة إلى الممارسة

على الرغم من الجهود المبذولة لجعل الإطار القانوني أكثر إنصافاً بين الجنسين، **ما تزال مشاركة المرأة الاقتصادية في الأردن غير مستقرة ومجزأة.** وقد شددت المشاركات في نقاشات مجموعات التركيز على فشل المشاريع قصيرة الأجل التي تهدف إلى دعم التمكين الاقتصادي للمرأة في توليد دخل مستدام في معظم الأحيان.

> **"يقومون بإشراكنا في مشاريع ومن ثم يتركوننا. نحن بحاجة إلى وظائف توفر دخلاً مستداماً، لا إلى مشاريع تنهار بعد بضعة أشهر."**
>
> مشاركة من عمان

يسلط هذا الانتقاد الضوء على مشكلة شائعة في برامج التوظيف القائمة على المشاريع، إذ تُمنح النساء فرص عمل محدودة المدة أو قروض تمويل صغيرة لمشاريع لا تحقق الربحية أو الاستدامة. ونتيجة لذلك، تظل النساء عالقات في دوامات من الضعف المالي والهشاشة الاقتصادية.

10 تضامن، «أرضيات الحماية الاجتماعية للنساء العاملات في المشاريع الصغيرة»، 2021.

## الأدوار القائمة على الفروقات بين الجنسين وواقع مكان العمل

تُشكل أماكن العمل غير الآمنة والتمييزية عائقاً كبيراً أمام مشاركة المرأة الاقتصادية، وقد أشارت المشاركات في نقاشات مجموعات التركيز، خاصة في إربد والعقبة، إلى انتشار قضايا التحرش الجنسي، وعدم كفاية المرافق أو وملاءمتها، وضعف خيارات النقل في قطاعات الزراعة، والتصنيع والتجزئة، إذ يقلل التحرش في مكان العمل من ثقة المرأة بنفسها ويحدّ من قدرتها على العمل بحرية. وبالإضافة إلى قضايا السلامة، تشكّل القوالب النمطية المهنية تحدياً دائماً، لا سيما بالنسبة للنساء في المناطق الحضرية؛ فغالباً ما تُحصر النساء في أدوار التعليم، والرعاية والحرف التقليدية مثل الطهي والخياطة. وهذه الأدوار ليست متدنية الأجر وحسب، بل هي أيضاً صاحبة التقدير الأقل مجتمعياً مقارنة بالقطاعات التي يهيمن عليها الرجال كالهندسة، والإنشاءات والإدارة المالية. كما تم تحديد التحيّز القائم على الفروقات بين الجنسين في التوظيف والترقيات باعتبارها عقبة هيكلية. وكثيراً ما تتعرض النساء، وخاصة المتزوجات أو الحوامل منهن، لممارسات توظيف تمييزية. ويبرر بعض أصحاب العمل هذا الإقصاء بمفهوم «القوامة»، الذي يُسند إلى الرجل دور المُعيل الرئيسي، ما يُبرر إعطاء الأولوية للمرشحين الذكور عند التوظيف.

> **"يفترض أصحاب العمل أن الرجال هم المعيلون، متجاهلين أن العديد من النساء الآن يُعلن أسرهنّ."**
>
> إحدى المشاركات

## العبء الخفي: أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر

إن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر من أكثر العوائق الدائمة أمام مشاركة المرأة الاقتصادية. فعلى الرغم من أن قانون العمل يُلزم الشركات الكبرى بتوفير مرافق رعاية الأطفال، أفادت المشاركات في نقاشات مجموعات التركيز بأن العديد من أصحاب العمل لا يلتزمون بهذه المتطلبات. تستهدف خدمات رعاية الأطفال المتاحة حالياً الرضع والأطفال الصغار فقط مخلفة فجوة كبيرة في رعاية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و12 عاماً. وقد تفاقم هذا التحدي خلال جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى ازدياد مسؤوليات المرأة في الرعاية وتقليل فرصها الاقتصادية.

> **"في كل مرة تتغيّب فيها أم عن العمل لأنها لم تجد من يرعى أطفالها، نخسر فرصة تقدم."**
>
> مشاركة من إربد

ورغم أن الإصلاحات أدخلت تأمين الأمومة[11] وإجازة الأبوة،[12] إلا أن **عبء الرعاية يقع على نحو غير متناسب على عاتق المرأة**. وفي الواقع، غالباً ما تجري الإشارة إلى مسؤوليات الرعاية باعتبارها سبباً لانسحاب النساء من سوق العمل قبل الأوان. وقد ركّزت جهود المناصرة التي تبذلها المنظمات المجتمعية على الحاجة إلى تبني سياسات صديقة للأسرة وإنشاء حضانات متاحة في أماكن العمل.

## هل فرص العمل المراعية للبيئة هي المستقبل؟

تُتيح جهود الأردن في الانتقال إلى اقتصاد أخضر فرصة فريدة للمرأة لدخول أسواق عمل جديدة. ومع ذلك، يعاني تمثيل المرأة الضعف في الوظائف المراعية للبيئة (الخضراء)، لا سيما في المناطق الريفية. وقد أعربت المنظمات المجتمعية عن قلقها من أن تُغفل برامج التدريب على الوظائف المراعية للبيئة احتياجات النساء المختلفة في المناطق الريفية في الغالب؛ إذ تُعقد العديد من الدورات التدريبية على وظائف في مجالات الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة والزراعة المقاومة للتغيرات المناخية في المراكز الحضرية، ما يجعلها غير متاحة للنساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية. علاوة على ذلك، تعاني مشاركة المرأة في وظائف الطاقة المتجددة وقطاعات كفاءة الطاقة من محدوديتها جراء غياب السياسات المراعية للفروقات بين الجنسين، إذ يُطلب من النساء في المناطق الريفية التنقل لمسافات طويلة بحثاً عن فرص عمل في معظم الأحيان، ولكن مع عدم توفر وسائل نقل آمنة وبأسعار معقولة يجري إقصاء العديد من النساء فعلياً من المشاركة في أسواق العمل الناشئة هذه. يُسلط التقرير الوطني الأردني الضوء على التزام البلاد بالانتقال إلى اقتصاد أخضر، إلا أن نقاشات مجموعات التركيز أكدت على أن المرأة الريفية غير ممثلة على نحو كافٍ في هذا التحول. ويُعدّ غياب السياسات المراعية للفروقات بين الجنسين في مجال الاقتصاد الأخضر مجالاً يتطلب تدخلاً عاجلاً على مستوى السياسات.

---

11 في عام 2014، قام الأردن بإصلاح قانون الضمان الاجتماعي لإدخال نظام إجازة أمومة قائم على التأمين الاجتماعي. وقد نقل هذا النظام المسؤولية المالية عن إجازة الأمومة من أصحاب العمل الأفراد إلى صندوق جماعي تديره المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

12 جرى تعديل قانون العمل الأردني في عام 2019 لمنح العاملين في القطاع الخاص ثلاثة أيام إجازة أبوة مدفوعة الأجر، وهي الإجازة الممولة بالكامل من قبل صاحب العمل، والهادفة إلى دعم الآباء خلال الفترة التي تلي الولادة مباشرة.

## الأثر طويل الأمد لجائحة كوفيد-19

فاقمت جائحة كوفيد-19 من الفوارق الاقتصادية التي تواجهها النساء، وخاصة ممن يعملن في أسواق العمل غير الرسمية. فقد أغفلت تدابير الاستجابة الطارئة إلى حد كبير احتياجات العاملين في القطاع غير الرسمي، وهم الذين تشكل النساء عدداً كبيراً منهم. وكشفت نقاشات مجموعات التركيز وقوع عبء الصعوبات الاقتصادية على نحو غير متناسب على عاتق المجتمعات الريفية التي كانت الاستجابات الحكومية محدودة فيها. ولم تتمكن العديد من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي من الحصول على إعانات البطالة أو الحماية الاجتماعية بسبب وضعهن كعاملات غير مسجلات. تدخلت المنظمات المجتمعية في كثير من الأحيان لسد هذه الفجوة من خلال تقديم تحويلات نقدية طارئة، وطرود غذائية، وخدمات صحية ومساعدة قانونية للنساء المتضررات من فقدان وظائفهن بسبب الجائحة.

> **"بينما تأخرت الاستجابة الوطنية، تدخلت منظمتنا المجتمعية لتقديم الدعم قبل وصول أي مساعدات رسمية."**
>
> مشاركة من إحدى المنظمات المجتمعية

يُبرز دور المنظمات المجتمعية في الاستجابة للأزمات أهميتها في التخفيف من التأثيرات السلبية للطوارئ الصحية والاقتصادية والاجتماعية على النساء. ومع ذلك، ورغم دورها الهام، تُفيد هذه المنظمات بأن وصولها إلى الدعم الحكومي والتنسيق مع الآليات الوطنية المعنية بالمرأة محدود، ما يُعيق قدرتها على توسيع نطاق تدخلاتها.

## مراجعة واقعية لالتزامات بيجين

اتخذ الأردن خطوات هامة نحو إنشاء سوق عمل يوفر المزيد من الشمول للنساء، وذلك من خلال سياسات جديدة تهدف إلى تحسين الحماية في مكان العمل، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي وتعزيز المشاركة الاقتصادية. نظرياً، تُشير هذه التغييرات إلى تحقيق تقدم ما، إلا أن واقع العديد من النساء ما يزال بعيداً عن وعود **إعلان بيجين، فالفرص محدودة، والعوائق النظامية متجذرة بعمق، والقوانين التي في مقدورها إحداث التغيير غير مُطبقة بالكامل**. من جهة أخرى، تعد مشاركة النساء في القوى العاملة من أدنى المعدلات في المنطقة، كما يستوعب القطاع غير الرسمي حصة غير متناسبة من النساء العاملات، ما يُعرّضهن **لظروف عمل محفوفة بالمخاطر، وانعدام الحماية القانونية، وغياب مزايا الضمان الاجتماعي**. بالإضافة إلى ذلك، **يبقى عبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر عائقاً هيكلياً وبنيوياً**، الأمر الذي يُجبر العديد من النساء على ترك القوى العاملة أو الاتجاه إلى وظائف مرنة منخفضة الأجر.

ونظراً لهذه التفاوتات المستمرة، **قيّمت منظمة النهضة العربية (أرض) تقدم الأردن في هذا البُعد بنسبة 30 %**، ما يعكس الفجوة بين الالتزامات القانونية وأثرها الفعلي على أرض الواقع. ورغم وجود تقدم، إلا أنه يبقى رمزياً إلى حد كبير. ولتحقيق التوافق مع **الالتزامات الأصلية لإعلان بيجين**، يجب أن تتحول الجهود من **الإصلاحات القانونية الرمزية إلى سياسات اقتصادية شاملة ذات موارد كافية وقابلة للتنفيذ** تضمن مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية في سوق العمل.

## 2. القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

يُعد القضاء على الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية والوصول إلى الخدمات الأساسية من الركائز الرئيسة لتحقيق المساواة بين الجنسين؛ فهي تكوّن قدرة المرأة على المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد أقرّ إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995 بأن **الفقر لا يتعلق بالدخل فقط، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكانية الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق والحماية الاجتماعية.** وقد دعا الإعلان إلى تغييرات هيكلية تضمن حصول المرأة، وخاصة في المجتمعات الهشة، على الموارد والفرص اللازمة لبناء حياة آمنة ومستقلة. وقد سلطت الإسكوا في تقرير بيجين +30 الضوء على أهمية إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية للوصول إلى الفئات المهمّشة، مؤكدة أن سياسات الحماية الاجتماعية الفعّالة ضرورية لتحقيق التماسك الاجتماعي، والعدالة وبنية أسواق العمل، الأمر الذي يساعد الأفراد على تحقيق حياة كريمة ويُعزز الثقة بالمؤسسات الحكومية. **ومن دون هذه الحقوق الأساسية، يصبح الفقر حلقة مفرغة تؤثر على النساء على نحو غير متناسب، ما يحدّ من قدرتهن على المساهمة الفاعلة والهادفة في المجتمع واتخاذ القرارات بشأن مستقبلهن.** وقد أكدت المشاركات في نقاشات مجموعات التركيز باستمرار على أن الفقر ومحدودية الوصول إلى الخدمات يشكلان عائقين رئيسيين أمام النساء. وتعني التفاوتات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية في الأردن أن فرص النساء في المناطق النائية أقل من فرص نظيراتهن في المراكز الحضرية، بما يحدّ من مشاركتهن المدنية والسياسية. وقد أبرزت إحدى المشاركات من المحافظات هذا الواقع الصارخ، مشيرة إلى أن القيود المالية غالباً ما تُجبر النساء على إعطاء الأولوية لاحتياجات أسرهنّ دون طموحاتهنّ الشخصية، كالترشح لمناصب سياسية: «**لأننا فقراء فإننا لا نستطيع تحمّل تكاليف الترشّح للانتخابات. عندما طلبوا مني أن أترشح، أخبرتهم أن الاستثمار في تعليم ابني أهم من إنفاق الأموال على حملة انتخابية**» .

## إنجازات الوصول إلى الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

اعتمدت الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019-2025 في عام 2019، بهدف إنشاء إطار شامل ودامج لتعزيز الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. وقد طُورت هذه الاستراتيجية استجابة لتزايد التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والحاجة إلى تقديم دعم موجّه للفئات الأكثر تأثراً وضعفاً، وخاصة النساء والأطفال والأسر ذات الدخل المحدود. وتقوم هذه المبادرة على ثلاثة محاور رئيسية: (1) ضمان العمل اللائق والحماية الاجتماعية، و(2) تقديم المساعدات الاجتماعية للفئات المهمشة، و(3) تعزيز الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، والرعاية الصحية ورعاية الأسرة. إن من أبرز مكونات هذه الاستراتيجية التركيز على دعم تمكين المرأة الاقتصادي. ومن خلال برامج مثل **استدامة++**، تسعى الحكومة إلى توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل النساء واللاجئين، وذلك عبر تقديم إعانات وحوافز تخص اشتراكات الضمان لتشجيع انخراطهم في الاقتصاد الرسمي[13]. ومن التطورات الرئيسية الأخرى تحوّل صندوق المعونة الوطنية، الذي خضع إلى تغييرات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة. ففي عام 2019، أطلق الصندوق نظاماً رقمياً لتسهيل التحويلات النقدية وتسجيلها واستلامها، إذ يستخدم النظام الآن المحافظ الإلكترونية والتحويلات البنكية، ما يُمكّن المستفيدين من استلام المساعدات المالية عن بُعد. وبالنسبة للنساء، وخاصة ممن يعشن في المناطق الريفية أو المهمشة، فقد قلّل هذا التحول الرقمي على نحو ملحوظ من عوائق الحصول على الدعم. وقد **أشار ممثلو المنظمات المجتمعية إلى أن الرقمنة سهّلت وصول النساء إلى المساعدات النقدية الطارئة، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19 التي فرضت فيها قيود على الحركة، إذ أتاح ذلك توزيع المساعدات الطارئة عن بُعد لأكثر من 963 ألف عامل و38 ألف منشأة**[14].

في قطاع الرعاية الصحية، حقق الأردن تقدماً واسعاً في صحة الأم والطفل، حيث تحصل 97 % من النساء على رعاية ما قبل الولادة، كما تجري أكثر من 99 % من الولادات في المرافق الصحية.[15] بين عامي 2021 و2022، انخفض معدل وفيات الأمهات من 29.8 إلى 28 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية.[16] بالإضافة إلى ذلك، أسهمت مبادرات مثل برنامج المراكز الصحية الصديقة للمرأة في تعزيز الرعاية الصحية المراعية للفروقات بين الجنسين، ما يضمن حصول المرأة على رعاية صحية شاملة وذات جودة عالية[17].

## الإقصاء من سوق العمل وتحديات رعاية المرأة الصحية في الأردن

رغم التقدم الذي أحرزه الأردن في هذه القطاعات، ما تزال المرأة تتأثر على نحو غير متناسب بالعوائق الاجتماعية والثقافية التي تحدّ من فرصها الاقتصادية. وقد طرحت ديانا بيرس مفهوم «**تأنيث الفقر**» لأول مرة في عام 1978، إذ لاحظت أن النساء، وخاصة الأسر التي تعيلها نساء، ممثلات على نحو غير متناسب بين الفقراء. **وفي السياق الأردني، ما يزال تأنيث الفقر قضية حرجة. ففيما لم تُحدّث إحصاءات الفقر الرسمية منذ عام 2010، يُقدّر تقرير صدر مؤخراً عن «أطلس أهداف التنمية المستدامة لعام 2023» تصنيف 35% من إجمالي سكان الأردن -أي قرابة 3.98 مليون شخص- على أنهم فقراء.**[18] ولا تُصنف هذه الأرقام بالاعتماد على الفروقات بين الجنسين، إذ يفرض نقص البيانات المصنّفة تحديّات في تقييم مدى انتشار ظاهرة تأنيث الفقر في البلاد. **كما يحدّ عدم وجود بيانات محدّثة بشأن إحصاءات الفقر من قدرة صانعي السياسات على تصميم استراتيجيات فعّالة للحدّ منه وتنفيذ تدخلات مستدامة.**

علاوة على ذلك، فقد طرأت زيادة في أعداد الأسر التي ترأسها النساء، فارتفعت من 12.3 % في عام 2000 إلى 15.7 % في عام 2019[19] و17.5 % في عام 2020[20] . ومع ذلك، فقد انخفضت مشاركتهنّ في سوق العمل من 8.8 % في عام 2000 إلى 5.7 % في عام 2019. إضافة إلى ذلك، في عام 2020، تلقت قُرابة27 % من الأسر التي ترأسها النساء مساعدات من صندوق المعونة الوطنية. ومع ذلك، شهد الصندوق بين الأعوام 2019 و2023 تراجعاً ملحوظاً في نطاق تغطيته والإنفاق على المعونة الشهرية المقدمة للأسر الفقيرة. فقد انخفض عدد الأسر المستفيدة من 75,308 في عام 2019 إلى 50,819 في عام 2023، ما يُمثل انخفاضاً نسبته 32.5 %. وبالمثل، انخفض عدد الأفراد المستفيدين من المعونة من 157,969 إلى 145,435، أي بنسبة انخفاض 7.9 % تقريباً. كما شهد إجمالي المبالغ المصروفة تراجعاً حاداً، من 6,672,574 ديناراً أردنياً في عام 2019 إلى 3,102,643 ديناراً أردنياً في عام 2023، أي بانخفاض نسبته 53.5%. وعلى الرغم من تسجيل زيادات في عامي 2020 و2021، إلا أن الانخفاض عاد إلى الظهور في عام 2022 واستمر في عام 2023، ما يُبرز تراجع قدرة الصندوق على تقديم الدعم بمرور الوقت[21].

13 منظمة العمل الدولية. «الملف القُطري للحماية الاجتماعية -الأردن». منصة الحماية الاجتماعية | منظمة العمل الدولية. آخر وصول في 20 شباط/فبراير 2025. https://www.social-protection.org/gimi/ShowCountryProfile.action?iso=JO

14 جوردان نيوز، « إصلاحات الضمان الاجتماعي: إطلاق الإمكانات والاستجابة للمعايير الجديدة- جوردان نيوز | آخر الأخبار من الأردن، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، جوردان نيوز، 31 آب/أغسطس 2021. أخبار، https://www.jordannews.jo/Section-109/News/Social-security-reforms-Unlocking-the-potential-and-responding-to-new-norms-6532

15 دائرة الإحصاءات العامة، «مسح السكان والصحة الأسرية 2023»، https://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Population/Health/DHS2023_Survey.pdf

16 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الصحة، «التقرير الوطني لوفيات الأمهات في الأردن» (النظام الوطني للرصد والاستجابة لوفيات الأمهات، 2021)

17 للمزيد من المعلومات عن المبادرة: https://hcac.jo/en-us/.

18 جوردان نيوز، «أكثر من ثلث الأردنيين يعيشون الآن تحت خط الفقر، بحسب تقرير،» جوردان نيوز | آخر الأخبار من الأردن، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 12 تموز/يوليو 2023، https://www.jordannews.jo/Section-109/News/More-than-one-third-of-Jordanians-live-below-poverty-line-report-finds-29697

19 جوردان تايمز، «أرقام دائرة الإحصاءات العامة تُظهر ارتفاعاً في أعدد الأسر التي ترأسها النساء،» جوردان تايمز، 22 آذار/مارس 2021، https://jordantimes.com/news/local/dos-figures-show-rise-female-headed-households

20 جوردان تايمز، «392300 أسرة في الأردن ترأسها النساء -جمعية معهد تضامن النساء الأردني،» جوردان تايمز، 16 آذار/مارس 2022، https://jordantimes.com/news/local/392300-families-jordan-women-headed-%E2%80%94-sigi

21 التقارير السنوية -صندوق المعونة الوطنية (2019 -2023) https://naf.gov.jo/EN/List/Annual_reports

بالإضافة إلى ذلك، ما تزال خدمات الرعاية الصحية غير موزعة بالتساوي، لا سيما في جنوب الأردن، الذي يؤدي الوصول المحدود فيه إلى المستشفيات ونقص الكوادر الصحية إلى أخطار جسيمة في مجال الرعاية الصحية للأمهات والحالات الطارئة. وفي بعض الحالات، اضطرت النساء إلى الولادة في سيارات الإسعاف أو في المنزل بسبب نقص الكوادر الطبية في مراكز الصحة المحلية. كما أثارت نقاشات مجموعات التركيز الحاجة إلى المساءلة في قوانين الصحة العامة، إذ سلطت المشاركات الضوء على صعوبة محاسبة مقدمي الرعاية الصحية على حالات الإهمال الطبي[22]. علاوة على ذلك، أدّت **خصخصة قطاعي الرعاية الصحية والتعليم** إلى الحد من إمكانية الحصول على هذه الخدمات الأساسية بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً، وخاصة النساء.

## العوائق الهيكلية التي تمنع الوصول إلى الخدمات الاجتماعية

أشارت المشاركات في نقاشات مجموعات التركيز والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين إلى وجود **عوائق اجتماعية ومادية** تحدّ من وصول المرأة إلى التعليم، والرعاية الصحية والخدمات العامة. وأكّدت إحدى المشاركات أن: «بعض أولياء الأمور يرفضون إرسال بناتهم إلى المدرسة بسبب أعمدة الإنارة المعطّلة أو الطرق غير المعبدة»، الأمر الذي يعكس **مشكلة أوسع نطاقاً تتمثل في البنية التحتية غير الآمنة**. كما أفادت المنظمات المجتمعية من محافظات الجنوب بافتقار **العديد من القرى إلى الطرق المعبدة والإنارة الكافية**، ما يقلل من سلامة وأمن تنقل الفتيات إلى المدرسة، خاصة في ساعات المساء. وتحدّ هذه الظروف من **معدلات الالتحاق بالمدارس** وتُقلّص من فرص النساء والفتيات في تحقيق مستويات تعليمية أعلى.

وعلى الرغم من المعدل الإيجابي من حيث صحة الأم والطفل، ما يزال الوصول إلى **خدمات الصحة الجنسية والإنجابية** للفتيات المراهقات محدوداً. فقد أفادت المشاركات في نقاشات مجموعات التركيز بأن بعض المجتمعات تشترط على الشابات الحصول على إذن ولي أمرهنّ لمراجعة الطبيب بما يحدّ من حصولهنّ على الخدمات الصحية الأساسية. كما أعربت المشاركات عن قلقهنّ إزاء استمرار ممارسة استئصال رحم النساء ذوات الإعاقة الذهنية، وهي ممارسة تبقى قائمة رغم تحريمها دينياً وقانونياً إذ تبيّن هذه الممارسات الحاجة إلى وجود **آليات مساءلة** أقوى في نظام الصحة العامة الأردني.

## مراجعة واقعية لالتزامات بيجين +30

ومع أن الأردن أدخل **إصلاحات في مجال الحماية الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر**، إلا أن واقع العديد من النساء ما يزال يحمل **قدراً ملحوظاً من اللامساواة**، كما **يتأثر الوصول إلى الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية والمساعدات الاجتماعية بالتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية**، ما يجعل النساء في المجتمعات الريفية وذات الدخل المحدود في وضع غير مواتٍ. ويعكس تراجع نطاق تغطية صندوق المعونة الوطنية خلال السنوات القليلة الماضية تضاؤل شبكة الأمان الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً، لاسيما الأسر المعيشية التي ترأسها النساء، والتي يستمر وضعها الاقتصادي في التدهور. لا تتاح الرعاية الصحية للعديد من النساء في المناطق المهمشة والمحرومة، حيث يؤدي نقص الكوادر الطبية وتدهور البنية التحتية إلى فجوات في الرعاية تهدد حياتهن. وبالمثل، تستمر العوائق المفروضة على التعليم، والتنقل والحماية القانونية في تقييد استقلالية المرأة، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز دائرة الفقر بدلاً من كسرها.

نظراً لهذه التفاوتات وأوجه اللامساواة المستمرة، **فقد بلغ التقدّم المحرز في هذا الخصوص ما نسبته 20 %، وفقاً لتقييم منظمة النهضة العربية (أرض)** ليعكس الفجوة بين المساعي في مجال السياسات وأثرها الفعلي على حياة النساء. فرغم اتخاذ عدة خطوات، **تعاني استراتيجيات الحد من الفقر من التفكك والعجز عن معالجة العوائق الهيكلية التي تُبقي النساء ضعيفات اقتصادياً واجتماعياً**. وللتمكن من الوفاء بالتزامات بيجين، لا بد أن تتجاوز الإصلاحات المساعدات المؤقتة، وأن تسعى إلى إيجاد حلول **مستدامة قائمة على الحقوق قادرة على تمكين المرأة لتكون فاعلة اقتصادياً واجتماعياً على قدم المساواة مع الرجل.**

## 3. التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية

يعد القضاء على العنف القائم على التمييز بين الجنسين وتفكيك القوالب النمطية الضارة **أمرين أساسيين لتحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين**. وقد حدد إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995) **العنف ضد المرأة** على أنه عائق رئيسي أمام مشاركة المرأة الكاملة في المجتمع، داعياً إلى **وضع أطر قانونية شاملة، وتوفير أنظمة دعم تركز على الناجيات، وإحداث تحولات ثقافية للقضاء على العنف والتمييز المبني على الفروقات بين الجنسين**. كما شدّد الإعلان على **عدم كفاية الإصلاحات القانونية وحدها**، بل إن التصدي **للأعراف الاجتماعية، والوصم والإخفاقات المؤسسية** التي تُمكّن من العنف هي على ذات القدر من الأهمية. وفي تقرير **بيجين +30**، سلطت **الإسكوا** الضوء على **استمرار العنف القائم على التمييز بين الجنسين** في مختلف أنحاء المنطقة رغم التقدم المُحرز على الصعيد التشريعي؛ **فمع غياب التنفيذ الفعّال والتغيير في ثقافة المجتمع**، تُخاطر الإصلاحات التشريعية ببقائها **رمزية أكثر منها مؤثرة في إحداث تغيير جذري.**

22 منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)، «جودة الخدمات الصحية والمسؤولية الطبية: دراسة مقارنة بين النظام القانوني الأردني والفلسطيني،» سلسلة تقارير الصحة العامة والقانون في الأردن (منظمة النهضة العربية (أرض)، 2022)

خلال السنوات الأخيرة، أدخل الأردن إصلاحات تشريعية وسياسية رئيسية تهدف إلى مكافحة العنف القائم على التمييز بين الجنسين والتصدي للأعراف المجتمعية المؤذية. وبينما تعكس مبادرات مثل إلغاء المادة 308 وإنشاء وحدة حماية الأسرة التزاماً قوياً بالعدالة بين الجنسين، تبقى التحديات المرتبطة بالتطبيق، والإبلاغ والوصمة المجتمعية قائمة دون حل. وقد لعبت المنظمات المجتمعية والجهات الفاعلة في المجتمع دوراً حاسماً في دعم الجهود الوطنية، والدعوة إلى حماية ذات قوة أعلى، ورفع الوعي بالعنف القائم على التمييز بين الجنسين وسبل مكافحته.

يتجلّى التقدّم الذي أحرزه الأردن في التصدي للعنف القائم على التمييز بين الجنسين في التطورات القانونية والمؤسسية التي أحدثها. فقد شكّل إلغاء المادة 308، التي كانت توقف تنفيذ العقوبة بحق المغتصب إذا ما تزوج من الضحية، نقطة تحول في التزام البلاد بالعدالة بين الجنسين. وأكّدت إحدى المشاركات أهمية هذه الخطوة بقولها: «كان إلغاء المادة *308* إنجازاً كبيراً، لكن العمل لا يتوقف عند هذا الحد، فما تزال العديد من القوانين تُخفق في توفير الحماية الكافية للنساء.» ومن بين الإجراءات التشريعية البارزة الأخرى، إنشاء إدارة حماية الأسرة ضمن مديرية الأمن العام، والتي تتولى الآن إدارة حالات العنف الأسري. وتُقدم هذه الإدارة خدمات استشارة ما بعد الصدمة وتتعاون مع المنظمات المجتمعية لرفع الوعي بشأن العنف القائم على التمييز بين الجنسين. وتُمثّل أتمتة أنظمة الإبلاغ، بما في ذلك إدراج تحويل المكالمات الواردة من النساء إلى الرقم 911 مباشرة إلى الخط الساخن التابع لحماية الأسرة، نهجاً استباقياً في تعزيز سهولة الوصول إلى الخدمات.[23] وقد علّقت إحدى ممثلات المنظمات المجتمعية قائلة: «لقد سهلت عملية الأتمتة الإبلاغ، لكن الوصول إلى العدالة ما يزال تحدياً.»

لعبت منظمات المرأة دوراً أساسياً في التصدي للعنف القائم على التمييز بين الجنسين. وتتضمن مبادراتها أنظمة دعم متكاملة تقدم الاستشارات القانونية، والدعم النفسي والدعوة إلى تعديل السياسات. وعلى مستوى المجتمع المحلي، أنشئت مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري بهدف التوسط في النزاعات الأسرية قبل أن تتفاقم وتتحول إلى عنف. كما أدخلت البرامج التدريبية التي تستهدف الأزواج والتي تركز على تعزيز ديناميكيات أسرية تتمتع بالمزيد من الصحة. ومن الإنجازات الأخرى التحول الوطني نحو أتمتة عملية الإبلاغ عن حالات العنف القائم على التمييز بين الجنسين؛[24] إذ من شأن ذلك أن يُسرّع الإجراءات، ويُتيح للناجيات الوصول إلى خدمات الدعم بكفاءة أكبر، ما يُخفف العبء النفسي المرتبط بالإبلاغ عن الاعتداءات والإساءة. كما يُسهم هذا التحول في تحسين جمع ونشر إحصاءات العنف القائم على التمييز بين الجنسين ليساعد في ضمان أن تكون إصلاحات السياسات وبرامج الوقاية قائمة على الأدلة ومستجيبة للاحتياجات الواقعية.

## التغلب على عوائق حماية المرأة من العنف القائم على التمييز بين الجنسين

ثمة تحديات ملموسة رغم التقدّم المحرز في هذا الشأن؛ فحالات العنف الأسري والعنف القائم على التمييز بين الجنسين في تزايد، إذ تشير التقارير إلى زيادة بنسبة 38 % في حالات العنف الأسري في الأردن خلال عام 2023 مقارنة بالسنوات السابقة، ليصل العدد الإجمالي إلى 58,068 حالة.[25] وقد كانت الإناث ضحايا في 80 % من هذه الحالات، أما الأزواج فكانوا المعتدين في 62 % من الحالات. إضافة إلى ذلك، شكّلت النساء الغالبية العظمى من الضحايا في جرائم القتل الأسرية؛ ففي عام 2024 وحده، ذهبت 9 نساء من أصل 12 ضحية جرائم قتل من هذا النوع[26]. ورغم تحسّن الحماية القانونية، إلا أنها تعاني في الغالب من نقص فعاليتها على أرض الواقع جراء ضعف آليات الإنفاذ، وقلة الموارد، وضعف التدريب بين موظفي إنفاذ القانون، إلى جانب مقاومة المجتمع لها وهو ما يُفاقم المشكلة. وفي إربد، أشارت المشاركات إلى أنه على الرغم من وجود قانون يحمي الضحايا، إلا أن تطبيقه غير فعّال: «عندما تتقدم امرأة بشكوى ضد المعتدي عليها، يغدو في إمكانه تقديم ما يُسمى بالـ 'شكوى كيدية' ما يؤدي إلى إسقاط شكواها." وتواجه النساء في المناطق الريفية مزيداً من العوائق؛ ففي معظم الأحيان لا تُتاح **مراكز الإيواء والمساعدة القانونية والاستشارة النفسية** للنساء اللاتي يعشن في مناطق نائية مثل **معان وإربد**، التي تعاني من محدودية خدمات حماية الأسرة أو انعدامها. ويجعل هذا الناجيات الريفيات أكثر عرضة لاستمرار الإيذاء، ومن دون وجود مراكز إيواء قريبة أو مساعدة قانونية متاحة، لا تجد العديد من النساء خياراً سوى البقاء في بيئات مسيئة.

تظل الحواجز الثقافية قائمة، ما يُرسخ الوصمة الاجتماعية ويُثني النساء عن الإبلاغ عن الإساءات والاعتداءات، لا سيما في المناطق المحافظة. وقد أشارت المشاركات في **العقبة** إلى خشية العديد من النساء من العار أو الوصم المجتمعي، وهو ما يعكس كذلك انعدام الثقة بالسلطات. وبالمثل، قالت إحدى المشاركات في **عمّان**: «تشعر العديد من النساء أن الصمت أفضل من التحدث علناً، لاسيما في المناطق الريفية». تُفضّل النساء الصمت على المواجهة نتيجة ترسخ القوالب النمطية المؤذية داخلهن، وفي كثير من الحالات، تُعطي الناجيات وأسرهنّ الأولوية لـ«حفظ الكرامة» على اللجوء إلى القضاء. من جهة أخرى، يزيد غياب برنامج حماية الشهود من تعقيد جهود محاسبة الجناة، خاصة في القضايا المتعلقة بالأطفال. صحيح أن المحاكم الإلكترونية التي أطلقت خلال جائحة كوفيد-19 قد سهّلت على الشهود الصغار الإدلاء بشهاداتهم، إلا أن الحماية النظامية تبقى غير كافية في هذا الشأن.

> **"الشهود، وخاصة الأطفال، بحاجة إلى ضمانات تُمكّنهم من الإدلاء بشهاداتهم دون خوف."**
>
> أحد ممثلي منظمات المجتمع المدني

23 ماريا ويلدالي، «نظام آلي للتعامل مع حالات العنف الأسري في المرحلة التجريبية"، جريدة الغد الأردنية، 10 كانون الثاني/ يناير 2023. https://jordantimes.com/news/local/automated-system-handling-domestic-violence-cases-pilot-phase

24 ويلدالي.

25 زهور غرايبة، «انخفاض في جرائم القتل الأسرية المعلنة للنصف الأول من عام 2024 مقارنة بالنصف الأول من عام 2023"، جمعية معهد تضامن النساء الأردني (مدونة)، 2024، https://www.sigi-jordan.org/article/6390

26 الغرايبة.

## تصاعد العنف الرقمي: تهديد جديد

يمثل تصاعد **العنف الرقمي ضد المرأة** مصدر قلق آخر، فخلال جائحة كوفيد-19، واجهت النساء اللاتي يشغلن مناصب عامة، مثل الصحفيات والمرشحات للمناصب السياسية، مستويات شديدة من التحرش الإلكتروني. وكشف استطلاع رأي عن **تعرض أكثر من نصف الصحفيات في الأردن للعنف الرقمي**.[27] وأشارت المشاركات من العقبة إلى أن المرشحات للانتخابات كنّ عرضة على نحو خاص للمضايقة وحملات التشهير. وقالت إحدى المشاركات: «ترشحت للانتخابات البلدية خلال الجائحة، وتعرضت للعنف الرقمي بسبب ذلك».

## زواج القاصرات والزواج المبكّر: تحدّ مستمر

ما يزال زواج القاصرات يمثل تحديّاً مستمراً، خاصة في المناطق الريفية، لتشير المشاركات من إربد ومعان إلى أن **الاتفاقيات العشائرية** كثيراً ما تُجبر الفتيات على الزواج في سن مبكرة، وقد ساهمت **جائحة كوفيد-19 في زيادة معدل الزواج المبكر**، حيث دفعت الصعوبات الاقتصادية بعض الأسر إلى اعتبار الزواج وسيلة تخفف من الأعباء المالية. تفتقر العديد من الفتيات إلى الوعي أو الاستقلالية التي تمكنهنّ من رفض الزواج المبكر، ما يُبرز الحاجة الماسة إلى برامج قوية وفعالة لحماية الطفل وتمكين المرأة. وقد أكدت المشاركات أن العديد من الفتيات يفتقرن إلى الوعي أو الاستقلالية من أجل رفض الزواج المبكر، الأمر الذي يعكس حاجة أوسع إلى **برامج حماية الطفل وتمكين المرأة.** وتتأثر الفئات السكانية اللاجئة، من اللاجئين السوريين خاصة، على نحو غير متناسب بزواج القاصرات. فقد كشف تقرير صادر عن اليونيسف عام 2014 أن نحو واحدة من كل ثلاث زيجات بين اللاجئين السوريين في الأردن شملت طفلة دون سن 18 عاماً، وهي زيادة ملحوظة مقارنة بسوريا ما قبل الحرب، التي كان المعدل فيها 13 %.[28]

## ثغرات البيانات والمساءلة تُعيق تنفيذ السياسات الفعال

تندر البيانات الدقيقة حول حالات العنف القائم على التمييز بين الجنسين بسبب غياب نظام وطني لإدارة البيانات وتتبع جرائم قتل النساء، ففي غياب مرصد متخصص في جرائم قتل النساء، يصعب رصد التوجهات، وفهم الأسباب الجذرية وتنفيذ استجابات فعالة لهذه الحالات. وقد شدد أحد المحامين المشاركين في مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين على ذلك بقوله: «**نحن بحاجة إلى نظام يمتاز بمزيد من التنظيم لتتبع توجهات زواج القاصرات وجرائم قتل النساء من أجل مكافحة هذه القضايا على نحو فعّال**». **من دون بيانات مصنفة حسب الفروقات بين الجنسين، يصعب تقييم أثر برامج الوقاية من العنف القائم على التمييز بين الجنسين وتوفير الاستجابة المناسبة في هذا الشأن.**

## مراجعة واقعية لالتزامات بيجين +30

أحرز الأردن تقدماً قانونياً في التصدي للعنف القائم على التمييز بين الجنسين، غير أن **التغيير الفعلي ما يزال بطيئاً**. فبينما تُعد إصلاحات مثل **إلغاء المادة 308** واعتماد أنظمة الإبلاغ الآلية خطوات مهمة في هذا الصدد، إلا أن **ضعف إنفاذ القوانين، والوصمة الاجتماعية، وغياب الحماية الكافية للناجيات**، هي أمور تُعرض الكثير من النساء للخطر. وتواجه الناجيات، وخاصة في **المناطق الريفية**، صعوبات في الوصول إلى **مراكز الإيواء، والمساعدة القانونية والعدالة**، بينما تدفع الأعراف الثقافية الكثيرات نحو مسارات **الوساطة غير الرسمية بدلًا من الإجراءات القانونية**. ويُبرز تصاعد **العنف الرقمي وانتشار الزواج المبكر** الحاجة الملحة إلى أنظمة حماية أقوى تركز على الناجيات.

وفي ظل **محدودية آليات تتبع البيانات والمساءلة**، فإن هذا التقدم المحرز **رمزي إلى حدّ كبير، وليس بالتحولي**. ونظراً لهذه الفجوات المستمرة، نُقيّم هذا التقدّم بنسبة 40 %، ما يعكس الحاجة الملحة إلى **التنفيذ الفعال والإنفاذ الصارم والتغيير المنهجي** للتمكن من الوفاء **بالتزامات بيجين**.

# 4. المجتمعات المسالمة التي تشمل الجميع

يتطلب بناء مجتمعات مسالمة تشمل الجميع أكثر من مجرد الالتزام بالسياسات؛ بل يستوجب مشاركة فعلية، وتوزيع الموارد العادل وقيادة على مستوى القواعد الشعبية. وقد أكد إعلان ومنهاج عمل بيجين على دور المرأة الحيوي في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع، داعياً إلى مشاركتها المتساوية في صنع القرار على جميع المستويات. ولا تُعد مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام والحوكمة مجرد مسألة تمثيل، بل ضرورة تضمن حلولاً مستدامة نابعة من المجتمع نفسه لحل النزاعات والانقسامات الاجتماعية. يسلط استعراض الإسكوا لبيجين 30+ الضوء على أنه على الرغم من اعتماد العديد من الدول العربية خطط عمل وطنية في إطار أجندة المرأة والأمن والسلام، إلا أن هناك **ثغرات ما تزال قائمة** على مستوى التنفيذ، والتمويل والمشاركة الفاعلة؛ فالإفراط في عسكرة استراتيجيات السلام، ومحدودية المشاركة مع المجتمع المدني واستبعاد اللاجئين والنساء المهمشات، جميعها عوامل من شأنها إضعاف هذه الجهود. **ومن دون نُهج محلية ومتعددة الجوانب، تُخاطر سياسات الأمن والسلام بتعميق أوجه عدم المساواة القائمة بدلًا من تعزيز التماسك الاجتماعي الحقيقي.** أبدى الأردن التزاماً بتعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع من خلال اعتماد الأُطر الدولية والمبادرات الوطنية، لا سيما **الخطة الوطنية الأردنية**

27 ماريا ويلدالي، «أكثر من نصف الصحفيات في الأردن يتعرضن للعنف الرقمي، بحسب استطلاع.» جوردان تايمز، *27* كانون الأول/ ديسمبر، *2022*، https://jordantimes.com/news/local/over-half-female-journalists-jordan-experience-digital-violence-says-survey.

28 مؤسسة توماس رويترز، «ارتفاع في معدلات زواج القاصرات بين اللاجئين السوريين في الأردن -اليونيسف»، بوابة بيانات العمليات -اليونيسيف، 2014، https://data.unhcr.org/en/news/13052.

**الثانية** لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والأمن والسلام. تؤكد هذه الخطة على إدماج المرأة في عمليات صنع القرار المتعلقة بالأمن والسلام، ما يعكس اعترافاً مؤسسياً بالدور الحاسم الذي تلعبه المرأة في هذه المجالات. ومع ذلك، في حين تؤسس الخطة الوطنية الأردنية الثانية إطاراً لتمكين المرأة من الفعل والمشاركة، ثمة فجوات في تنفيذها، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة الفعالة، وتخصيص الموارد والتفاعل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. تتماشى الاستراتيجية الوطنية للمرأة مع التزامات قرار مجلس الأمن رقم 1325، فتدعو إلى مشاركة فعالة وهادفة للمرأة في مجالات السلام والأمن. ورغم إحراز الأردن تقدماً في مأسسة ودمج منظور الفروقات بين الجنسين ضمن قوات الأمن، تُسلّط الاستراتيجية الوطنية للمرأة الضوء على الحاجة إلى استثمار أقوى في بناء السلام على المستوى الشعبي وجهود حل النزاعات بقيادة نسائية محلية. ومن القضايا الهامة التي سُلّط الضوء عليها في كلا المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ونقاشات مجموعات التركيز التوزيع غير المتناسب للتمويل. فعلى الرغم من تأكيد الخطة الوطنية الثانية على بناء السلام الشامل، إلا أن الموارد تركزت بشكل كبير على الجهود العسكرية، مثل زيادة تمثيل المرأة في قوات الأمن. وإن هذا الخلل في التمويل يُضعف الإمكانات التحويلية لقرار مجلس الأمن رقم 1325، ويحدّ من فرص مبادرات بناء السلام على المستوى الشعبي.

## تعزيز محلية العمل الإنساني ومبادرات بناء السلام الشعبية

بُغية دعم تطوير وتنفيذ الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325، تبنت الحكومة الأردنية والجهات المعنية الأخرى نهجاً يقوم على محلية العمل الإنساني. تتيح هذه الاستراتيجية لمنظمات المجتمع المدني المشارِكة في عملية تكييف مبادئ الخطة مع السياق المحلي، بما يضمن توافقها مع التجارب المعيشية واحتياجات النساء الخاصة في المناطق الريفية والمحرومة. يُعتبر هذا النهج المحلي ضرورياً لجعل أحكام قرار مجلس الأمن رقم 1325 أكثر عملية وقابلية للتطبيق على مستوى المجتمع المحلي. ومن الإنجازات المهمة كذلك الاعتراف بدور المبادرات الشعبية في عمليات حفظ وبناء السلام.

يؤكد التقرير الوطني أن إنشاء **مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري** -التي تتوسط في النزاعات وتعزز التعايش السلمي- قد ساهم في حل النزاعات الأسرية قبل أن تتفاقم وتتحول إلى عنف. وقد نظّمت المنظمات المجتمعية المحلية ورش عمل وبرامج، لاسيما في مناطق مثل معان والعقبة لتحقيق هذا الهدف. فعلى سبيل المثال، ركزت ورش العمل في **معان** على حل النزاعات وتعزيز التعايش، لا سيما في المناطق المستضيفة للاجئين. وقد أسهمت هذه الجهود في تعزيز التماسك الاجتماعي وتسهيل التعايش في المناطق التي تشهد ضغطاً ديمغرافياً كبيراً جرّاء تدفق اللاجئين.

> **"نظمنا ورش عمل لبناء السلام جمعت بين النساء المحليات واللاجئات، مما أوجد بيئة حوار ممكنة."**
>
> مشاركة من إحدى المنظمات المجتمعية في معان

علاوة على ذلك، يُنظر إلى توجه الحكومة نحو **رقمنة الحوكمة** على أنه آلية لزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة وتسهيل مشاركة المرأة. ومع ذلك، وكما أشارت المشاركات في نقاشات مجموعات التركيز، تواجه المجتمعات المهمشة، وخاصة النساء الريفيات فيها، عوائق تكنولوجية تحدّ من قدرتهنّ على الوصول إلى هذه الخدمات الرقمية.

## العوائق الهيكلية والمالية أمام جهود بناء السلام الشامل

يُعدّ دور المرأة والمنظمات التي تقودها النساء المحدود في تشكيل محلية تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 واحداً من أبرز التحديات التي تعيق تحقيق مجتمع سلمي وشامل في الأردن. وعلى الرغم من أن منظمات المجتمع المدني قد أثبتت قدرتها على التأثير في عمليات السلام والأمن، إلا أن دورها يقتصر في الغالب على تنفيذ الأنشطة، مع مشاركة محدودة في صنع القرار ووضع الأجندات على المستوى الوطني.

> **"لدينا الأدوات اللازمة لمعالجة النزاعات المحلية، إلا أن أصواتنا غائبة عندما يتعلق الأمر بالاستراتيجيات الوطنية."**
>
> قيادية من إحدى المنظمات المجتمعية من معان

يسلط تهميش المنظمات المجتمعية في آليات بناء السلام الرسمية الضوء على العوائق الهيكلية التي تحدّ من تأثير المجتمع المدني. وتواجه المنظمات المجتمعية كذلك قيوداً مالية وعقبات إدارية في الحصول على التمويل. ورغم توفر التمويل الدولي، تواجه المنظمات الشعبية صعوبات جمّة في تأمين هذه الموارد نظراً لافتقارها إلى القدرات والمنافسة العالية بين المنظمات المختلفة، كما يؤدي نقص الموارد الكافية إلى إضعاف قدرة هذه المنظمات على تنفيذ مبادرات شاملة لبناء السلام ودعم المجتمعات الدامجة.

**وإشراك اللاجئات في عمليات السلام هو مجال آخر يتطلب الاهتمام به؛** إذ تواجه اللاجئات، وخاصة السوريات، أوجه ضعف متقاطعة مثل محدودية الوصول إلى الحماية الاجتماعية وفرص كسب العيش والتعليم، كما تغيب أصواتهن في معظم الأحيان عن مبادرات بناء السلام وحل النزاعات. أشارت المشاركات في معان إلى أنه على الرغم من المساعي المبذولة لدعم المجتمعات المضيفة واللاجئين، إلا أن الآليات المتاحة لجمع النساء اللواتي ينتمين إلى الطرفين من أجل إجراء حوار مشترك بينهن هي فرص محدودة. وأكّدت إحدى المشاركات على ذلك بقولها: «**يجري التعامل مع المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين على نحو منفصل، إلا أننا بحاجة إلى العمل معاً لتعزيز التعايش**».

بالإضافة إلى ذلك، يُشكل غياب اللغة المشتركة والفهم المتبادل بين الحكومة والمواطنين عائقاً أمام المشاركة الفعالة والهادفة. **وأيضاً، تنبثق التحديات الكامنة في إنتاج البيانات من التنافس على الصلاحيات، والقيود التكنولوجية، وضعف قدرة المعالجة، والدوافع السياسية المتعلقة بتقديم البيانات. يؤدي هذا النقص في البيانات إلى تكرار المشاريع وعدم كفاءتها، وغالباً ما تفشل المبادرات الحالية في تحقيق نهج تقاطعي، إذ تتجاهل إدماج النساء المهمشات، بمن فيهنّ ذوات الإعاقة، في مشاريع أوسع نطاقاً، بل تُطوّر مبادرات منعزلة لهذه الفئات بدلاً من ذلك.**

## مراجعة واقعية لالتزامات بيجين + 30

حقق الأردن تقدماً ملحوظاً في إدماج المرأة ضمن أجندته للأمن والسلام، ولكن التقدّم المحرز على أرض الواقع في هذا الخصوص ما يزال محدوداً. صحيح أن الخطة الوطنية الأردنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 تُرسي إطاراً قوياً ضمن هذا التقدم، **ولكن دور المرأة في عمليات السلام هو في معظم الأحيان دور رمزي لا تحويلي. تُخصّص الموارد على نحو غير متوازن لصالح جهود بناء القدرة العسكرية، ما يترك جهود بناء السلام الشعبية ومبادرات المجتمع المدني دون تمويل أو دعم كافٍ.** وعلى صعيد آخر، تُستثنى المنظمات المحلية التي تقودها النساء واللاجئات إلى حد كبير من عمليات صنع القرار الوطني، على الرغم من دورهنّ المحوري في تعزيز التعايش وحل النزاعات، كما تُقيّد الحواجز المالية والهيكلية مشاركة هذه المنظمات والنساء، بينما تؤدي فجوات البيانات وعدم كفاءة الإجراءات البيروقراطية إلى إعاقة المساءلة وتتبع التقدم.

في ضوء هذه التحديات المستمرة، **قيّمنا التقدّم المحرز في هذا الشأن بنسبة 80 %**، ما يعكس التزاماً على مستوى السياسات تعتريه محدودية الأثر على أرض الواقع. ومن أجل إحراز توافق تام مع التزامات بيجين، ينبغي على الأردن **إعطاء الأولوية لتمويل جهود السلام المجتمعية**، وضمان إشراك الأصوات المهمشة، **والتحول من نهج عسكري إلى نهج يُعزز قيادة المرأة في بناء السلام على جميع المستويات.**

# 5. المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

يُعدّ ضمان مشاركة المرأة الكاملة في الحياة السياسية وتعزيز المساءلة داخل المؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين أمراً أساسياً لتحقيق المساواة بين الجنسين، فقد دعا إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995) إلى تمثيل المرأة المتكافئ في مواقع صنع القرار، وضمان الوصول العادل إلى الأنظمة السياسية، وإنشاء آليات مؤسسية تُعزز المساواة بين الجنسين مؤكداً على أن نظام الحصص (الكوتا) وحده لا يكفي؛ فالتغيير الحقيقي يتطلب إصلاحات هيكلية، وتحولات ثقافية، ومساءلة مؤسسية لتفكيك العوائق التي تمنع المرأة من ممارسة حقوقها السياسية والمدنية كاملة. ويُبرز استعراض الإسكوا لبيجين +30 أن العديد من الدول العربية قد اعتمدت مجموعة سياسات لزيادة مشاركة المرأة السياسية، وهي الإجراءات التي تُخفق في تحقيق أثر ملموس في غالب الأحيان. على امتداد المنطقة، كثيرًا ما تكون مشاركة المرأة السياسية رمزية، إذ تحدّ الأعراف الاجتماعية الراسخة وضعف الدعم المؤسسي من قدرتها على التأثير في تشكيل السياسات والحوكمة. وفي غياب آليات واضحة للمساءلة والتغييرات المنهجية، يظل تمثيل المرأة ناقصاً في مواقع القيادة وصنع السياسات ليُعزز الإقصاء السياسي بدلاً من دفع عجلة التقدم.

**أحرز الأردن خلال السنوات الخمس الماضية تقدماً في تعزيز مشاركة المرأة السياسية وضمان المساءلة في المؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين من خلال الإصلاحات التشريعية، والاستراتيجيات الوطنية والجهود التي يقودها المجتمع المدني.** مع هذا العمل المكثّف، تكشف البيانات المستخلصة من نقاشات مجموعات التركيز، ومقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين والتقرير الوطني فجوات كبيرة في التنفيذ، والتصورات الاجتماعية والتفاوتات الهيكلية التي تُعيق التقدم. من أبرز هذه التحديات غياب التعاون بين الأجهزة الوطنية والمنظمات المجتمعية المحلية، إلى جانب تطبيق الإصلاحات سطحياً، ما يُبرز تحديات تعرقل تحقيق تغيير هادف وفعّال.

## تعزيز التمثيل النسائي: التقدم المحرز والتحديات في المشاركة السياسية

على مدار السنوات الماضية، اتخذ الأردن خطوات جوهرية نحو تعزيز مشاركة المرأة السياسية، من خلال إجراءات أطلقتها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية،[29] والتي تأسست في عام 2021. ويتماشى تفويض اللجنة مع التزامات الأردن بموجب منهاج عمل بيجين، وأهداف التنمية المستدامة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وضعت هذه اللجنة عدة توصيات رئيسية تهدف إلى خلق مشهد سياسي أكثر شمولًا ومشاركة، مع تركيز خاص على المساواة بين الجنسين. واستناداً إلى عمل اللجنة، أقرّ مجلس النواب الأردني في كانون الثاني/يناير 2022 تعديلاً دستورياً يُقرّ صراحةً بحقوق المرأة، وذلك بإضافة عبارة «الأردنيات» إلى **عنوان الفصل الثاني من الدستور**، ليُصبح

29 **اللجنة الوطنية لتحديث المنظومة السياسية**، التي تأسست في عام 2021، قدمت حزمة شاملة من الإصلاحات تهدف إلى تعزيز الشمولية السياسية وتحديث إطار الحوكمة في الأردن. وقد شكل تمكين المرأة ومشاركة الشباب محورين رئيسيين في توصيات اللجنة.

«حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم». وقد شهدت عملية التعديل نقاشات نيابية حادة، عكست أهمية هذا التطور في المشهد القانوني والاجتماعي الأردني. كما أوصت اللجنة بإجراء إصلاحات على قانون الانتخاب وقانون الأحزاب، وتمت زيادة الكوتا النسائية لضمان تمثيل المرأة في المجالس المحلية ومجلس النواب. **ففي عام 2022، خصص قانون البلديات 25 % من مقاعد مجالس المحافظات للنساء**، ما ضمن تمثيلاً أكبر لهن على مستوى الحكم المحلي. كذلك، نصت مراجعة قانون الانتخاب على إدراج امرأة واحدة على الأقل ضمن المرشحين الثلاثة الأوائل في قائمة الأحزاب السياسية. ساهمت هذه الإجراءات في تحقيق بعض التقدم، **إذ تعمل 27 امرأة في مجلس النواب الآن -بعد انتخابات 2024-** الأمر الذي زاد من تمثيل المرأة في المناصب القضائية والأدوار القيادية داخل الأحزاب السياسية.

مع ذلك، في الوقت الذي ساهمت فيه هذه الإجراءات في زيادة عدد النساء المشاركات في الحياة العامة، **تبقى مشاركة المرأة السياسية رمزية في الغالب أكثر منها تحوّلية**، فتقتصر أدوارها في الحكم في كثير من الأحيان على تحقيق صورة الكوتا أو تمثيل الشمولية الشكلي. وبتحليل الهيئات التشريعية الأخيرة، فقد شهدت تركيبة مجلس النواب الأردني من عام 2019 إلى عام 2024 زيادة في عدد النساء إلى 20 من أصل 130 مقعداً، أي بنسبة تمثيل 15 %. مع ذلك، لم ينعكس هذا الحضور بشكل واضح على التأثير الملموس في السياسات أو تولي الأدوار القيادية.[30] تشير دراسات أخرى إلى أن هذه التدابير في المقام الأول استقطبت إلى الساحة السياسية نساءً لم يكنّ ليترشحن لولا وجود الكوتا، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تمكينهنّ من إحداث تغيير فعلي،[31] وهو ادعاء ظهر كذلك من مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين ونقاشات مجموعات التركيز. وقد أفادت المشاركات من إربد والعقبة بافتقار العديد من النساء في المجلس للمعرفة بالقضايا التشريعية مع استخدامهن واجهة لإبراز صورة الشمولية عادة. وكما قالت إحدى المشاركات من إربد: «عندما سألتُ بعض السيدات عن برنامجهن الانتخابي، قُلن لي: بصراحة لا أعرف، لقد دفعوني كي أرشح نفسي».

شدّدت المشاركات على دور التصورات المجتمعية في إعاقة مشاركة المرأة، إذ ترسخ الأعراف الثقافية المتجذّرة فكرة ذكورية القيادة بطبيعتها، لاسيما في المناطق الريفية كالعقبة التي تعاني من ضآلة تمثيل النساء. وأشارت إحدى المشاركات إلى أن: «المجتمع لا يتقبل بكامله فكرة تولّي المرأة مناصب قيادية». تتوافق هذه النتائج مع أبحاث مؤسسة نساء الأورو-متوسط، التي تؤكد أن الأعراف الأبوية تظل تعرقل مشاركة المرأة السياسية والفعالة في جميع أنحاء الأردن.

**رغم هذه التحديات، يسجل تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين (*2023*) تقدّماً ملحوظاً، حيث تحسّن ترتيب الأردن من المرتبة *138* إلى المرتبة *123*، ويعود ذلك جزئياً إلى زيادة تمثيل المرأة السياسي. ومع ذلك، فإن تحقيق أثر تحويلي يتطلب تجاوز نظام الكوتا ومعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية داخل الأنظمة السياسية.**

## تعزيز المساءلة والحماية القانونية للمساواة بين الجنسين

لعبت اللجنة الملكية دوراً محورياً في دفع عجلة الإصلاحات التشريعية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، ومن أبرز الإنجازات في هذا الصدد تعديلات قانون العمل التي تُلزم المؤسسات بإنشاء دور حضانة في أماكن العمل لدعم الأمهات العاملات، وتحديثات قانون الضمان الاجتماعي التي نقلت المسؤولية المالية عن استحقاقات بدل إجازة الأمومة من أصحاب العمل إلى الضمان الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تتطرق الأحكام المراعية للفروقات بين الجنسين في قوانين العمل إلى التحرش في مكان العمل، ما يمثل تقدماً في خلق بيئات توفر المزيد من الأمان للنساء. ومع ذلك، أشارت المشاركات في نقاشات مجموعات التركيز في **عمّان والعقبة** إلى وجود فجوات مستمرة في ضمان التنفيذ الفعّال لآليات الإنفاذ بما يعكس قضايا نظامية أوسع نطاقاً.

**"تُعتبر الإصلاحات القانونية رمزية؛ فهي موجودة على الورق لكنها لا تُترجم إلى تغيير حقيقي".**

مشارك/ة في مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين.

30 حياة راصد. «إصلاح الكوتا الجندرية في الأردن: إفساح المجال للمرأة في البرلمان»، 2019، https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00XM2X.pdf

31 ستيفاني نانس. «الكوتا شجعتني على الترشح: تقييم الكوتا في المجالس البلدية للنساء في الأردن (The Quota Encouraged Me to Run': Evaluating Jordan's Municipal Quota for Women)». مجلة دراسات المرأة في الشرق الأوسط، المجلد 11، العدد 3 (2015): الصفحات 261-282.

تكمن إحدى القضايا الأكثر إلحاحاً في عدم قدرة الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين على منح الجنسية لأبنائهن. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني في هذا الشأن، فإن هذا القيد القانوني يضع الأسر في أوضاع اجتماعية وقانونية معقدة. يُبرز التعديل الدستوري لعام 2022، الذي أقرّ صراحة بحقوق المرأة، الحاجة إلى مواءمة الالتزامات التشريعية مع النتائج العملية للتغلب على هذا العائق. ومع ذلك، تُفيد **منظمة هيومن رايتس ووتش (2018)**[32] بتأثر **أكثر من 400 ألف طفل** بهذه القيود، ما يحدّ من قدرتهم على الحصول على التعليم الحكومي، والرعاية الصحية وفرص العمل الرسمية.

تفرض قوانين الميراث التقييدية والأحكام القديمة في **قانون الأحوال الشخصية** تحديات جسيمة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، إذ تُسهم في ترسيخ عدم المساواة في المعاملة في قضايا الحضانة والميراث والطلاق. فعلى سبيل المثال، بموجب لوائح الميراث المعمول بها حالياً، تحصل المرأة فقط على **نصف نصيب نظرائها من الذكور**، وهو تفاوت حددته بوابة **بيانات النوع الاجتماعي للبنك الدولي**[33] باعتباره عائقاً كبيرًا أمام تمكين النساء الاقتصادي. وقد أكدت المشاركات أن معالجة هذه الفجوات لن تتطلب إصلاحات قانونية وحسب، بل كذلك آليات إنفاذ قوية وتحولات ثقافية تتحدى الأعراف المجتمعية الراسخة. ويتجلى هذا على وجه الخصوص في المناطق الريفية التي تعاني من محدودية الموارد اللازمة للإنفاذ والتطبيق. تتعاون المنظمات الدولية، بما فيها **هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية** مع المنظمات المحلية لسد هذه الفجوات، وتركز جهودها على مبادرات بناء قدرات الجهات المعنية بالتنفيذ، وحملات التوعية العامة، والدعوة إلى إصلاح السياسات. ورغم هذه المبادرات، ثمة حاجة إلى مزيد من الدعم لضمان الاستدامة والتوافق مع الأولويات المحلية.

## مراجعة واقعية لالتزامات بيجين +30

أجرى الأردن تغييرات تشريعية مهمة لزيادة مشاركة المرأة السياسية وتعزيز نطاق الحماية القانونية، إلا أن هذه الإصلاحات لم تُترجم بعد إلى تأثير فعلي وملموس. صحيح أن نظام الكوتا قد حسّن من تمثيل المرأة في مجلس النواب والمجالس المحلية والأحزاب السياسية، إلا أن دورها يبقى رمزياً غير تحويلي في معظم الأحيان. تفتقر العديد من النساء في المجال السياسي إلى إمكانية الوصول إلى المناصب القيادية وسلطة صنع القرار، الأمر الذي يحدّ من قدرتهنّ على إحداث تغيير حقيقي في السياسات. تعاني المساءلة في المؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين من الضعف، وثمة فجوات قانونية كذلك في مجالات حيوية مثل قوانين الميراث، وحقوق الجنسية والحماية في مكان العمل، مع إخفاق آليات الإنفاذ في كثير من الحالات في تحقيق أثر فعلي. تواجه النساء في المناطق الريفية والمجتمعات المهمشة أكبر العقبات التي تعيق مشاركتهن، بما يعزز أوجه عدم مساواة أوسع في الحوكمة والحياة العامة.

في ضوء هذه التحديات المستمرة، **قيمنا التقدم المحرز بنسبة 50 %**، وهي نسبة تعكس تقدماً في التمثيل مع تغيير هيكلي محدود. وللوفاء بالتزامات بيجين، ينبغي أن يتجاوز الأردن الإصلاحات السطحية وأن يضمن أن تؤدي مشاركة المرأة السياسية إلى سلطة فعلية في اتخاذ القرار، تدعمها حمايات قانونية أقوى وتحولات ثقافية ومساءلة مؤسسية.

## 6. الحفاظ على البيئة وحمايتها وإعادة إصلاحها

**وليس التغير المناخي بمحايدٍ من حيث الفروقات بين الجنسين؛ فهو يعمّق أوجه عدم المساواة القائمة، لا سيما للنساء في المجتمعات الهشّة والضعيفة.** وقد أقرّ إعلان ومنهاج عمل بيجين **بالصلة الحيوية بين المرأة والبيئة**، داعياً إلى مشاركتها المتساوية في صنع القرارات البيئية والوصول إلى الموارد التي تعزز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات المناخية. غالباً ما تكون النساء، لاسيما في القطاعين الريفي والزراعي، في الخطوط الأمامية من التدهور البيئي، ومع ذلك تظل أصواتهنّ غائبة إلى حد كبير في النقاشات المتعلقة بالسياسات. يؤكد استعراض الإسكوا لبيجين 30+ أنه في الوقت الذي باتت فيه الدول العربية تدمج العمل المناخي على نحو متزايد في سياساتها الوطنية، إلا أن البعد الجندري لا يزال مهملًا؛ فالمرأة تعاني نقص التمثيل في حوكمة البيئة، وتفتقر إلى الوصول إلى موارد التكيف مع المناخ، وتواجه عوائق تمنع مشاركتها الفعالة في جهود الحفاظ على البيئة. ودون **سياسات مناخية مراعية للفروقات بين الجنسين**، ستظل معرفة المرأة ومساهماتها وقيادتها في مجالات الاستدامة وبناء القدرة على الصمود مهمّشة.

في الأردن، تتأثر النساء على نحو غير متناسب بتداعيات التغير المناخي، لا سيما في القطاعين الريفي والزراعي. **وعلى الرغم من هشاشة النساء، ما يزال بإمكانهنّ الاضطلاع بدور هام في بناء القدرة على الصمود والتكيف مع المناخ.** ومع ذلك، وكما تكشف بيانات نقاشات مجموعات التركيز والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، فإن العوائق الهيكلية، والمشاركة المحدودة، وغياب التعاون والتآزر بين المنظمات البيئية والمنظمات المعنية بالمرأة تحدّ من قدرة النساء على تقديم إسهامات فعالة في جهود الحفاظ على البيئة ومكافحة التغير المناخي.

32 هيومن رايتس ووتش، «أسئلة وأجوبة: وضع أبناء الأردنيات | هيومن رايتس ووتش،» أيار/مايو، 2018، https://www.hrw.org/news/2018/05/01/non-citizen-children-status-qa.

33 البنك الدولي. «المساواة بين الجنسين»، أطلس أهداف التنمية المستدامة 2017، 2017، https://datatopics.worldbank.org/sdgatlas/archive/2017/SDG-05-gender-equality.html.

## تأثر المرأة بتداعيات التغير المناخي

كما يتّضح من التوجهات العالمية، تُعتبر المرأة في الأردن من الفئات الأكثر تأثراً بتغير المناخ لدورها في الزراعة وإدارة الموارد على مستوى الأسرة. ففي المناطق الريفية، تشارك المرأة على نطاق واسع في الأنشطة الزراعية ويقع على عاتقها مسؤولية تأمين الموارد الأساسية كالمياه والطاقة لأسرتها. يُفاقم التغير المناخي التحديات في هذه المناطق، ما يُضاعف أعباء العمل على المرأة ويزيد من تعرضها للمخاطر البيئية[34]. تُعتبر النساء في المناطق الريفية في الأردن الأكثر عرضة لتداعيات التغير المناخي، إذ تعتمد سبل عيشهنّ على موارد طبيعية مهددة.[35] وقد سلطت نقاشات مجموعات التركيز في **إربد والعقبة** الضوء على هذا الوضع والآليات التي تواجه بها النساء العاملات في الزراعة تحديات متزايدة في ظل أزمة المناخ. وفي العقبة تحديداً، أشارت المشاركات إلى معاناة الجنوب من شحّ شديد في المياه ومشاكل صحية متزايدة، مثل الربو والفشل الكلوي، والتي تفاقمت نتيجة إزالة الغابات وتدهور البيئة. رغم ذلك، ما يزال الوعي بتداعيات التغير المناخي محدوداً، خاصة في المناطق الريفية التي تظل الزراعة فيها مصدراً رئيسياً للرزق. وتؤكد **منظمة العمل الدولية** على أهمية معالجة أوجه الضعف هذه من خلال تحسين ظروف العمل وتوفير الوصول إلى الموارد التي في استطاعتها تعزيز قدرة المرأة على الصمود. وبالمثل، تسلط دراسات أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على كيفية تأكيد مساهمات المرأة في الأمن الغذائي خلال جائحة كوفيد-19 على دورها الحيوي في الرعاية البيئية.

## فجوات في التنسيق والتآزر التشريعي والمؤسسي

بينما أحرز الأردن تقدماً على المستوى الوطني في معالجة مسألة التغير المناخي، كالاعتراف بالاحتباس الحراري في الخطة الوطنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325، أشار المشاركون إلى أن التغير المناخي لا يقع على قائمة الأولويات حتى وقتنا الحالي. ويتجلى هذا التصور بوضوح في غياب الجهود الشاملة لربط التحديات البيئية بتجارب المرأة المعيشية، وخاصة في القطاعات الأكثر تأثراً وهشاشة. كما تزيد الفجوة القائمة بين المنظمات البيئية والمجتمعية التي تقودها نساء من تعقيد المشكلة. وقد كشفت المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين أن المبادرات البيئية غالباً ما تُصمَّم وتُنفَّذ دون إشراك المنظمات النسائية فيها، الأمر الذي يترك أبعاد الفروقات بين الجنسين الحرجة لتغيّر المناخ دون معالجة. ويتفاقم هذا النقص في التنسيق والتآزر جرّاء العوائق النظامية التي تحول دون التعاون، فكثيراً ما تعمل المنظمات المجتمعية التي تقودها النساء على مستوى القاعدة الشعبية، إذ تلبي احتياجات المجتمع المُلحّة مثل شُحّ المياه أو ممارسات الزراعة المستدامة. ومع ذلك، فمن غير وجود قنوات اتصال رسمية أو أطر مؤسسية تُسهّل مشاركتها، تواجه هذه المنظمات تحديات في التأثير على نقاشات السياسات البيئية الأوسع. وأشار المشاركون كذلك إلى استبعاد المنظمات النسائية في كثير من الأحيان من عمليات التخطيط وصنع القرار، حتى عندما تكون مساهماتها ذات صلة مباشرة بالقضايا المطروحة، وسلّط المشاركون الضوء على غياب الأطر القانونية الفعالة للتصدي لآثار تغير المناخ على الفروقات بين الجنسين.

> **"تواجه الآليات الوطنية تحديات في الإبلاغ عن تداعيات التغير المناخي على المرأة نظراً لنقص البيانات وضعف الانخراط في المبادرات التي تركز على المرأة."**
>
> مشارك/ة في مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين

وقد **أكد المشاركون في مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين أن سدّ هذه الفجوة يتطلب تعاوناً جاداً بين المنظمات البيئية والمجموعات التي تركز على قضايا المرأة، فدون سياسات مستهدفة وتنسيق أفضل، غالباً ما تضيع فرص دمج المرأة في برامج العمل المناخي.**

## مراجعة واقعية لالتزامات بيجين +30

اعترف الأردن مؤخراً بالتغير المناخي باعتباره قضية وطنية، إلا أن **دور المرأة في صنع القرارات البيئية يظل هامشياً**. ورغم تأثر المرأة غير المتكافئ بهذا التغير، فنادراً ما تجري استشارتها في وضع السياسات أو إشراكها في برامج تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ. تزيد الفجوة القائمة بين المنظمات البيئية والمبادرات التي تقودها النساء من إضعاف التقدم في هذا الخصوص، إذ غالباً ما يجري تجاهل الحلول الشعبية في الاستراتيجيات الوطنية، بما يعني أن غياب السياسات المناخية المراعية للفروقات بين الجنسين، ومحدودية التعاون من قبل الجهات المعنية يفيد بالضرورة بعدم استغلال خبرات النساء وتجاربهن في إدارة الموارد الطبيعية على النحو الكافي.

34 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، «المرأة الريفية والتغير المناخي في الأردن،» 2016،
https://wrd.unwomen.org/sites/default/files/202111-/UNWomen-RuralWOmenJordan-Brief-WEB.pdf.

35 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، «زراعة مقاومة لتغيّر المناخ: من البيانات إلى السياسات»، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا»، التغير المناخي واستدامة الموارد الطبيعية، كانون الثاني/ يناير 2019،
http://www.unescwa.org/publications/climate-resilient-agriculture-translating-data-policy-actions.

ولهـذه الأسـباب، **يُقـدّر التقـدم المحـرز في هـذا البُعـد بنسـبة 40 %**، وهـو مـا يعكـس وعيـاً متزايـداً بقضايـا المنـاخ، لكنـه يعكـس كذلـك إخفاقـاً مسـتمراً في إدمـاج المـرأة في العمـل المناخـي الهـادف والفعـال. وللوفـاء بالتزامـات بيـجين، يجـب على الأردن إعطـاء الأولويـة للسياسـات البيئيـة الدامجـة للفروقـات بين الجنـسين، وتعزيـز التعـاون بين المنـظمات البيئيـة والنسـائية، وضمان أن تعالـج جهـود تعزيـز القـدرة على التكيـف مـع المنـاخ التحديات الفريدة التي تواجهها المرأة.

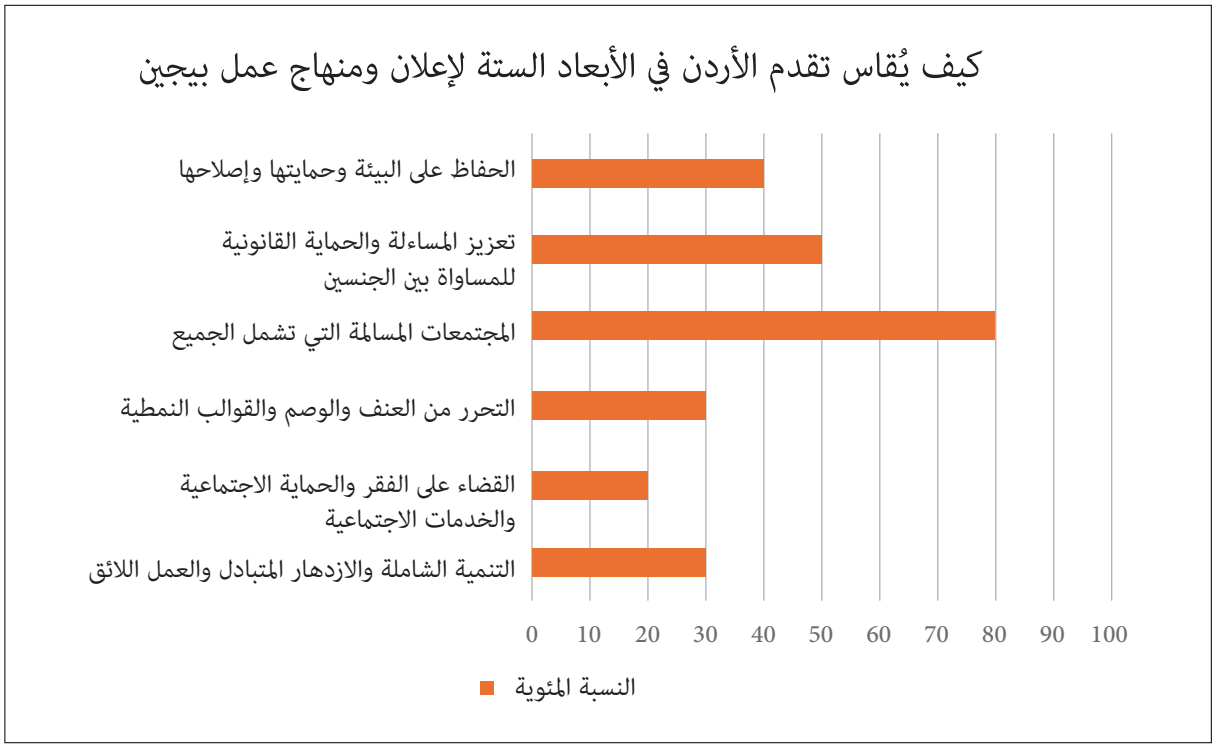

## القسم الثاني: الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة

يتألف الإطار المؤسسي للنهوض بالمساواة بين الجنسين في الأردن من جهات فاعلة مختلفة، وتُعد **اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة** الجهة المركزية لتنسيق السياسات، إذ تضطلع بمهمة تعزيز المساواة بين الجنسين وضمان توافق السياسات الوطنية مع الالتزامات الدولية مثل إعلان ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأهداف التنمية المستدامة. تعمل اللجنة الوطنية بتوجيه من رئيس الوزراء وتتعاون مع الوزارات الرئيسية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية لتنفيذ استراتيجيات وسياسات مراعية للفروقات بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، تلعب اللجنة الوزارية لتمكين المرأة دوراً حيوياً في تنسيق الجهود بين مختلف الوزارات الحكومية. وتعمل هذه اللجنة ضمن **إطار الاستراتيجية الوطنية للمرأة للأعوام 2020–2025**، وتركّز على تعزيز الموازنات المراعية للفروقات بين الجنسين وإدماج منظور هذه الفروقات في الهيئات الحكومية جميعها. ومع ذلك، في حين تضع هذه الهيئات التنسيقية أجندة المساواة بين الجنسين، فكثيراً ما تقيد قدرتها على إنفاذ السياسات واستدامتها بمحدودية الموارد المالية، وعدم الكفاءة البيروقراطية، وتضارب الأولويات الوطنية.

تلعب منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية دوراً هاماً بوصفها جهات شريكة منفذة؛ فهي حلقة وصل بين السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية، لاسيما في المناطق الريفية والمهمّشة. وهي ذات دور محوري كذلك في **تحويل السياسات إلى ممارسات عملية** من خلال تقديم الدعم المباشر للمرأة والدعوة إلى إصلاحات قانونية تهدف إلى حماية حقوقها.

### آليات التنسيق مع المنظمات المجتمعية

يُعد التنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية أمراً أساسياً لضمان اتباع نهج متكامل في تحقيق المساواة بين الجنسين. وتُعدّ اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الآلية الرئيسية للتنسيق بين الوكالات، فهي من يشكل مجموعات العمل واللجان الاستشارية التي تضم ممثلين عن مختلف الجهات المعنية. وبالمثل، تقوم اللجنة الوزارية لتمكين المرأة بتنسيق الجهود عبر الوزارات الحكومية المختلفة، ما يضمن تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالجنسين على نحو متجانس. وعلى الرغم من وجود عدة آليات للتنسيق، ما تزال المنظمات المجتمعية تواجه تحديات كبيرة من حيث التأثير الفعال على السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويُعد الاعتماد المالي أحد أبرز القيود في هذا الصدد، إذ تعتمد العديد من المنظمات المجتمعية على التمويل القائم على المشاريع من الجهات المانحة الدولية، ما يؤدي إلى حالة من عدم اليقين التشغيلي والبرامج غير المستدامة. وفي كثير من الأحيان، يؤدي هذا الاعتماد إلى توجيه مبادرات الفروقات بين الجنسين بما يتوافق مع أولويات الجهات المانحة بدلاً من الاحتياجات المحلية، الأمر الذي يُضعف من فعالية الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين على المدى الطويل.

في الوقت الذي توفر فيه آليات التنسيق مثل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة واللجنة الوزارية لتمكين المرأة منصات مشاركة، غالباً ما تواجه العديد من منظمات المجتمع المدني صعوبة في رؤية نتائج ملموسة عن مشاركتها. فرغم دعوتها واستشارتها في النقاشات ذات الصلة بالسياسات، **يشعر كثيرون أن مساهماتهما لا تُترجم إلى تأثير فعال على عمليات صنع القرار**. ولا ينبع هذا التصور من الإقصاء الصريح، بل من بطء التنفيذ ومحدودية الموارد والقيود السياسية والمؤسسية الأوسع التي تواجهها هذه الآليات. ونتيجة لذلك، وبينما تلعب المنظمات المجتمعية دوراً حاسماً في تقديم الخدمات المحلية وجهودة الدعوة والمناصرة، فإن تأثيرها في صياغة الاستراتيجيات الوطنية يظلّ محدوداً من حيث الممارسة العملية. ومن أبرز الثغرات في الإطار الحالي **غياب نظام منظم للرصد والتقييم** يضمن قياس السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتعديلها وخضوعها للمساءلة. وينبغي استخدام **الاستراتيجية الوطنية للمرأة نقطة مرجعية لجميع عمليات الرصد والتقييم المتعلقة بإنجازات وتحديات المساواة بين الجنسين**، بما يضمن تتبّع التقدم والإبلاغ عنه منهجياً ومواءمته مع الالتزامات الوطنية والدولي. فمن دون آلية مؤسسية للمساءلة، يُخاطر تنفيذ السياسات ببقائه رمزياً بدلًا من أن يكون تحويلياً.

بالإضافة إلى ذلك، ما يزال الاستقلال المالي والقانوني يُمثل قضية ملحّة أمام الأجهزة المعنية بالنهوض بالمرأة. فعلى الرغم من عمل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة تحت مظلة رئاسة الوزراء، إلا أن استقلالها المالي محدود وهي تعتمد إلى حد كبير على التمويل المقدم من الجهات المانحة. يُقوّض هذا الاعتماد استمرارية تنفيذ السياسات، ويُضعف الاستقرار المؤسسي للجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ولضمان الاستدامة على المدى البعيد، يجب على الأردن تأمين مخصصات محددة ومستدامة في الميزانية لآليات النهوض بالمساواة بين الجنسين، وأن يتحرّك بعيداً عن نماذج التمويل قصيرة الأجل المعتمدة على المشاريع.

## القسم الثالث: ما دور المجتمع المدني؟ نهج تصاعدي من القاعدة إلى القمة

يعترف منهاج عمل بيجين بالمجتمع المدني ركيزة أساسية في جهود الدعوة والمناصرة الداعية إلى المساواة بين الجنسين، ويُشدد على ضرورة مشاركته في صياغة السياسات، وتنفيذها وتقييمها. في الأردن، تعمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني محركات للتغيير، إذ تساهم في صياغة الإصلاحات ودفع المبادرات الشعبية التي تعمل على تمكين المرأة. يستعرض هذا القسم مساهمات هذه الجهات في كلٍّ من الأبعاد الستة لمنهاج عمل بيجين، مسلّطاً الضوء على كيفية إسهام جهودها في إثراء وتوسيع نطاق فهم قضايا المساواة بين الجنسين في الأردن.

### 1. التنمية الشاملة والازدهار المشترك والعمل اللائق

في هذا البُعد، لعب المجتمع المدني دوراً محورياً في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والتصدي للعوائق التي تحول دون مشاركتها العادلة في سوق العمل. لقد ضغطت المنظمات المجتمعية، من خلال جهود الدعوة والمناصرة الموجهة، من أجل إحداث تعديلات على قوانين العمل، مثل إدخال الحماية من التحرش في أماكن العمل وإصلاحات إجازة الأمومة. لكنّ مبادراتها تتعدى مجرد الدعوة والمناصرة، إذ تركز على برامج بناء القدرات التي تزوّد النساء بمهارات مثل الثقافة المالية والتفاوض على الأجور وإدارة الأعمال، ما مكّن العديد منهن من الوصول إلى فرص عمل رسمية والدعوة إلى معاملة عادلة في أماكن العمل. كما دعمت المنظمات المجتمعية رائدات الأعمال عبر برامج الإرشاد وتقديم المساعدة الفنية واستراتيجيات تطوير الأسواق. فعلى سبيل المثال، أصبحت الجمعيات التعاونية النسائية في محافظات الشمال، والتي تنتج الصابون العضوي، مصادر دخل مستدامة للأسر، الأمر الذي يوضح الطرق التي تعزز بها المنظمات المجتمعية الاستقلال الاقتصادي على المدى البعيد. **ورغم هذه الإنجازات، تُسلط الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الضوء على استمرار استبعاد العاملات في القطاع غير الرسمي من الحماية الاجتماعية كالتأمين الصحي ومعاشات التقاعد، وتدعو إلى تغييرات في السياسات تكفل تكافؤ الفرص في الحصول على المنافع.**

### 2. القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

تلعب المنظمات المجتمعية دوراً حيوياً بوصفها وسيطة بين المجتمعات المهمّشة وبرامج المساعدة الوطنية، فتعمل على التصدي للعوائق النظامية التي تحول دون الوصول إلى الحماية الاجتماعية والحد من الفقر. خلال جائحة كوفيد-19، عملت شبكاتها الشعبية على ضمان توزيع الطرود الغذائية، ووصول التحويلات النقدية، وتقديم الدعم الصحي في الوقت المناسب وبفعالية، لا سيّما في المناطق النائية التي تأخر وصول المساعدات الحكومية إليها. تُجسّد هذه الجهود السبل التي تسد بها المنظمات المجتمعية الفجوات الحرجة التي تُخلّفها الآليات المركزية. وإلى جانب أعمال الإغاثة الطارئة، يتصدى المجتمع المدني لأوجه عدم المساواة الهيكلية من خلال توفير التدريب المهني، وبرامج محو الأمية، والدعوة إلى تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية في المناطق الريفية. وقد نجحت المنظمات المجتمعية في إشراك السلطات المحلية في إنشاء مراكز صحية إضافية وتوفير سيارات الإسعاف، ما أسهم مباشرة في تحسين توفر الخدمات للفئات المحرومة. وتؤكد الجهود التي تبذلها هذه المنظمات على أهمية الحلول المحلية التي يقودها المجتمع في التصدي للفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

### 3. التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية

كثيراً ما تصدرت المنظمات المجتمعية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني جهود المناصرة المبذولة للوقاية من العنف القائم على التمييز بين الجنسين وتقديم الدعم للناجين والناجيات. وقد ساهمت حملات الدعوة والمناصرة التي تقودها هذه المنظمات في إلغاء المادة رقم 308، التي كانت تسمح سابقاً للمغتصب بتجنب الملاحقة القضائية في حال زواجه من ضحيته. وتقدم هذه المنظمات كذلك عدة خدمات حيوية مثل المساعدة القانونية، والإرشاد النفسي والمأوى للناجيات من العنف الموجه ضد النساء، وغالباً ما يكون ذلك بالشراكة مع إدارة حماية الأسرة والمنظمات الدولية. وبالإضافة إلى الخدمات المباشرة، تقود المنظمات المجتمعية أيضاً حملات توعوية تستهدف المدارس والمجتمعات المحلية، بهدف تحدّي الأعراف المؤذية والحد من وصمة العار المرتبطة بالإبلاغ عن العنف القائم على التمييز بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، تهدف الحملات التي تدعو إلى التثقيف بشأن هذا العنف في المدارس الحكومية إلى تزويد الشباب والشابات بالأدوات اللازمة للتعرف على الإساءة ومنعها. ويضمن هذا النهج الشعبي تحوّلاً ثقافياً مستداماً نحو المساواة بين الجنسين.

## 4. المجتمعات المسالمة التي تشمل الجميع

لعب المجتمع المدني دوراً حاسماً في محلية أجندة المرأة والأمن والسلام بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1325. وقد قامت المنظمات المجتمعية، من خلال مبادرات بناء السلام على المستوى الشعبي، بتيسير ورش عمل لحل النزاعات وحوارات مجتمعية في مناطق مستضيفة للاجئين مثل معان والمفرق؛ إذ تجمع هذه المبادرات نساءً من خلفيات متنوعة لتعزيز التعايش والوئام الاجتماعي، ومعالجة التوترات الناجمة عن التحولات الديموغرافية وشُح الموارد. ورغم اضطلاع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بدور محوري في تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325، إلا أنها غالباً ما تواجه وصولاً محدوداً إلى مواقع صنع القرار. وقد ركزت جهود الدعوة والمناصرة على ضمان إدماج اللاجئات في عمليات السلام وتخصيص الموارد لمبادرات بناء السلام المجتمعية، كما تُبرز هذه الجهود الإمكانات التحويلية للمجتمع المحلي في تعزيز مجتمعات مسالمة وشاملة.

## 5. المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

تنشط منظمات المجتمع المدني في تعزيز مشاركة المرأة السياسية ومساءلتها في الحوكمة. وتشمل برامج بناء القدرات التي تقدمها هذه المنظمات للقيادات النسائية تدريباً على الخطابة العامة والمناصرة وإدارة الحملات الانتخابية، الأمر الذي يمكّن النساء من خوض غمار الساحة السياسية بفعالية أكبر. وقد أسهمت هذه الجهود في زيادة تمثيل المرأة في المجالس البلدية ومجلس النواب. ورغم التقدم المحرز في هذا المجال، تؤكد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على ضرورة وجود آليات رسمية تضمن إدراج صوت المرأة في عمليات صنع السياسات. وتُفيد العديد من المنظمات المجتمعية باستبعادها من منتديات صنع القرار الوطنية، ما يحدّ من قدرتها على التأثير في الإصلاحات المؤسسية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين. ويتطلّب سّد هذه الفجوة شراكات رسمية بين المنظمات المجتمعية والأجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة، مثل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

## 6. الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها

في مواجهة التغير المناخي، برزت المنظمات المجتمعية جهات فاعلة رئيسية في دمج النساء والفتيات ضمن جهود الحفاظ على البيئة وبناء القدرة على الصمود. تركز مبادرات هذه المنظمات على سبل العيش المستدامة للنساء في المناطق الريفية، مثل تعزيز الزراعة العضوية وتقنيات ترشيد استهلاك المياه. ومن خلال تمكين المرأة من تبني ممارسات التكيف مع التغير المناخي، تعزز الجهات الفاعلة في المجتمع المدني قدرة المجتمعات على التكيف مع التحديات البيئية. كما تلعب هذه المنظمات دوراً هاماً في الدعوة إلى سياسات مناخية مراعية للفروقات بين الجنسين، إذ تسعى إلى إيجاد آليات تمويل تعالج أوجه الضعف الخاصة بالنساء المتأثرات بالنزوح الناجم عن التغير المناخي، لضمان أن تكون الاستراتيجيات البيئية شاملة وعادلة.

## القسم الرابع: ما التالي بالنسبة لإعلان بيجين؟ الخطوات القادمة

لـضمان إحـراز تقـدم ملمـوس نحـو تحقيـق المسـاواة بين الجنـسين وتمـكين المـرأة في الأردن، فلا بـدّ أن تسـتند إجراءاتنـا إلى توصيـات واضحـة وقائمـة على الأدلـة ذات رؤيـة مسـتقبلية. تقـدم الأبعـاد المحـددة في منهـاج عمـل بيـجين إطـاراً استراتيجيـاً يتصـدى لأوجـه عـدم المسـاواة المسـتمرة ويسـتفيد مـن الفـرص الناشـئة. وتُمثّـل هـذه الأولويـات، التـي تـتماشى مـع التزامـات الأردن بموجـب منهـاج عمـل بيـجين، وأهـداف التنميـة المسـتدامة، وقـرار مجلـس الأمـن التابـع للأمـم المتحـدة رقـم 1325، خارطـة طريـق حاسـمة نحـو إحـداث تغـيير جـذري. تهـدف التوصيـات الخاصـة بـكل بُعـد مـن هـذه الأبعـاد إلى **سـدّ الفجـوة بين السياسـات والممارسـة، وتعزيـز صـوت المجتمـع المـدني، والتعامـل مـع واقـع النسـاء والفتيـات المعيشي.** ومـن شـأن هـذا النهـج ضمان أن تكـون الإصلاحـات شـاملة ودامجـة ومسـتجيبة للسـياق الاجتماعـي والسـياسي في الأردن، مما يدفع عجلة التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين على مدى السنوات الخمس المقبلة.

تشمل التوصيات مايلي:

### 1. تعزيز التزامات بيجين في الأردن: التعامل مع التحديات الهيكلية

- **البُعـد الأول: «التنميـة الشـاملة والازدهـار المشـترك والعمـل اللائـق»**. إنشـاء هيئـة رصـد مسـتقلة لتتبـع فجـوات الأجـور بـين الجنسين وظروف العمل، بما يضمن الامتثال لقوانين العمل ومعايير الإنصاف بين الجنسين.
- **البُعـد الثـاني: «القضـاء عـلى الفقـر والحمايـة الاجتماعيـة والخدمـات الاجتماعيـة»**. تطويـر اسـتراتيجية شـاملة للحمايـة الاجتماعيـة تراعـي الفروقـات بين الجنـسين، وتشـمل تقديـم مسـاعدات ماليـة موجهـة، وإمكانيـة الحصـول على الرعايـة الصحيـة، وتـوفير فـرص العمل المصممة خصيصاً للمرأة.
- **البُعـد الثالـث: «التحـرر مـن العنـف والوصـم والقوالـب النمطيـة»**. إرسـاء آليـة تنسـيق وطنيـة تدمـج بـين أجهـزة إنفـاذ القانـون، والخدمات الصحية ومراكز الإيواء لتوفير خدمات شاملة للاستجابة للعنف القائم على التمييز بين الجنسين.
- **البُعـد الرابـع: «المجتمعـات المسـالمة التـي تشـمل الجميـع»**. ضـمان مشـاركة المـرأة في قطاعـي الأمـن وبنـاء السـلام عـلى المسـتويات العليا وفي مواقع القيادة، وضمان إشراكها في عمليات حل النزاعات الرسمية.
- **البُعـد الخامـس: «المشـاركة والمسـاءلة والمؤسسـات المراعيـة لمنظـور المسـاواة بـين الجنسـين»**. تعزيـز تنفيـذ الحصـص النسـائية (الكوتا) القائمة وتحسين آليات المساءلة لضمان الامتثال، ما يدعم التمثيل العادل في الحوكمة.
- **البُعـد السـادس: «الحفـاظ عـلى البيئـة وحمايتهـا وإصلاحهـا»**. مراعـاة الفـروق بـين الجنسـين في السياسـات البيئيـة الوطنيـة، وضـمان وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار المتعلقة بالمناخ، والفرص الاقتصادية في القطاعات الخضراء.

### 2. توصيات إقليمية لتعزيز مشاركة المجتمع المدني والتغلب على العوائق الهيكلية

- إنشـاء شـبكة إقليميـة للمجتمـع المـدني مـزوّدة بآليـات تمويـل لدعـم المنظـمات التـي تقودهـا نسـاء في جهـود الدعـوة إلى إصـلاح السياسات.
- إنشاء إطار عمل إقليمي للتقييم السنوي لالتزامات بيجين، بما يضمن رصداً شفافاً للتقدم المُحرز في مختلف البلدان.
- وضـع وتطبيـق مبـادئ توجيهيـة إقليميـة لسياسـات انتخابيـة تراعـي الفروقـات بـين الجنسـين، لتعمـل عـلى توحيـد تمثيـل النسـاء في جميع البلدان.
- تعزيز الشراكات بين المجتمع المدني، والقطاع الخاص والحكومات لتشجيع السياسات الاقتصادية الشاملة للجنسين.
- إرسـاء تعـاون عابـر للحـدود للتصـدي للعنـف القائـم عـلى التمييـز بـين الجنسـين، بمـا في ذلـك المواءمـة القانونيـة، وآليـات حمايـة الناجين والناجيات، وحملات التوعية المشتركة.
- تطوير سياسات مناخية إقليمية مراعية للفروقات بين الجنسين بحيث تدمج مشاركة المرأة في عمليات الحوكمة البيئية.

## الخلاصة: نحو تحقيق تغييرات تحوّلية

مع اقتراب الأردن من الذكرى الثلاثين لإعلان بيجين واستعداده للمرحلة التالية من التزامه بمنهاج عمل بيجين، تبرز حاجة ملحّة لتجاوز الالتزامات السياسية **وترجمة السياسات إلى إجراءات ملموسة وتحويلية**، فعلى الرغم من إحراز تقدّم ملحوظ في الإصلاح التشريعي ومشاركة المرأة السياسية وحقوق العمل، إلا أن التغييرات القانونية وحدها لا تكفي. إن استمرار الحواجز النظامية، والأعراف الأبوية وأوجه عدم المساواة الاجتماعية يستدعي الانتقال من المبادرات الرمزية إلى **تحوّل هيكلي عميق**. ويأتي تقرير الظل هذا، الذي أُعد بجهود تعاونية من **المجتمع المدني والقواعد الشعبية**، ليقدّم **قراءة نقدية مناهضة للاستعمار** حول تقدّم الأردن نحو تحقيق أهداف بيجين 30+. ويتحدى التقرير **الأطر النيوليبرالية المتمركزة حول الغرب** والتي شكّلت السياسات الجندرية العالمية على مر التاريخ، مؤكداً أن **المساواة بين الجنسين لا يمكن اختزالها في التمكين الموجّه بالسوق**. لا بد من أن يتجذر التغيير الحقيقي في **مناهج قائمة على العدالة المجتمعية التشاركية والنسوية** التي تعكس واقع **المرأة في بلدان الجنوب العالمي**.

## أبرز المخرجات من مراجعة تقدم الأردن في تحقيق أهداف بيجين

1. **ثمة تقدّم في الإصلاحات التشريعية، غير أن ثغرات التنفيذ قائمة.** أدخل الأردن إصلاحات على قوانين رئيسية تتعلق بحقوق العمل، والمشاركة السياسية والعنف القائم على التمييز بين الجنسين، إلا أن تنفيذها يعاني من الضعف، لا سيما من حيث إنفاذ قوانين العمل، والاستجابة للعنف القائم على التمييز بين الجنسين، وتوفير الحماية الاجتماعية للعاملات في القطاع غير الرسمي. إن ثمة حاجة إلى تعزيز آليات الرصد والمساءلة لضمان أن تصب المكاسب القانونية في تحقيق تحسينات ملموسة للمرأة.

2. **إن مشاركة المرأة السياسية في تزايد، غير أن العوائق الهيكلية قائمة كذلك.** مع تزايد تمثيل المرأة في مجلس النواب، والأحزاب السياسية والمجالس البلدية، تقف العقبات النظامية -بما فيها ممارسة العنف السياسي ضد المرأة، والاستبعاد من مواقع القيادة، والأعراف الاجتماعية والسياسية المتجذرة- عائقاً أمام المشاركة الفعالة ما يوجب تعزيز الإصلاحات الانتخابية، والتدريب على القيادة وآليات الحماية في السياسة لضمان ترسيخ تأثير النساء في الحوكمة.

3. **يبقى الاقتصاد غير فاعل للنساء.** على الرغم من مبادرات السياسات الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، فالعوائق الاقتصادية راسخة؛ إذ يدفع نقص خدمات رعاية الأطفال، والتمييز في مكان العمل، وغياب ترتيبات العمل المرنة، وعدم كفاية الحماية الاجتماعية، النساء على نحو غير متناسب نحو وظائف غير رسمية منخفضة الأجر وغير آمنة. ينبغي أن تتجاوز الإصلاحات الاقتصادية التمويل الأصغر والكوتا لضمان العمل اللائق، والضمان الاجتماعي والشمول المالي طويل الأمد للمرأة.

4. **ضرورة تعزيز الوقاية من العنف القائم على التمييز بين الجنسين والاستجابة له.** أحرز الأردن تقدماً في تشريعات العنف القائم على التمييز بين الجنسين والدعم المؤسسي، بما في ذلك إلغاء المادة 308 وتوسيع وحدات حماية الأسرة. ومع ذلك، تستمر عوائق الإبلاغ عن حالات العنف، وضعف إنفاذ القوانين، ومحدودية حماية الناجيات والوصمة الاجتماعية في تقويض هذا التقدم. وتشمل الخطوات الحاسمة التالية إنشاء مرصد للعنف القائم على التمييز بين الجنسين، وتعزيز الحماية القانونية ضد العنف الرقمي، وتمويل الخدمات التي تركّز على الناجيات.

5. **تعاني القيادة النسائية في جهود السلام والأمن من نقص الاستغلال،** ومع ريادة الأردن إقليمياً في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325، إلا أن أدوار المرأة في مجالات الأمن ومنع النزاعات وبناء السلام تظل محدودة. ورغم أن الخطة الوطنية الأردنية الثانية قد أرست إطار عمل مؤسسي في هذا الجانب، إلا أن التمويل والموارد موجهان على نحو غير متناسب إلى قوات الأمن بدلاً من مبادرات بناء السلام التي يقودها المجتمع. إن توسيع شبكات الوساطة التي تقودها النساء وإعادة توجيه الموارد إلى مبادرات السلام الشعبية أمران رئيسان في ضمان استدامة جهود السلام.

6. **يجب إعطاء الأولوية للعدالة المناخية وقيادة المرأة في السياسة البيئية.** تفتقر استراتيجيات التكيف مع التغير المناخي في الأردن حالياً إلى منظور قوي قائم على إشراك النساء على الرغم من الدور الحيوي الذي تلعبه المرأة في الزراعة، وإدارة المياه والاستدامة. وإن ضمان اضطلاع المرأة بأدوار قيادية في حوكمة المناخ، وحصولها على فرص عمل مراعية للبيئة، ودعمها مالياً للتكيف مع التغير المناخي، سيكون أمراً أساسياً لاستراتيجية بيئية شاملة بحق.

## المضي قُدماً: من الالتزامات الرمزية إلى التغيير الهيكلي

يركز هذا التقرير على الأبعاد الستة التي حددتها الإسكوا في استراتيجية المراجعة الخاصة بها، مقدّماً خارطة طريق استراتيجية لمعالجة أوجه التفاوت بين الجنسين ودعم تمكين المرأة. ومع ذلك، لن يكون تحقيق أيّ من هذا التقدم ممكناً دون أن يلعب **المجتمع المدني، والمنظمات الشعبية والشبكات المجتمعية** مثل **تحالف (جوناف)** دوراً محورياً فيه. يجعل قرب هذه الجهات من المجتمعات المحلية وقدرتها على **تقديم رؤى ميدانية** منها شريكة لا غنى عنها في صياغة سياسات تعكس التحديات الواقعية؛ إذ تضمن مشاركتها أن تكون إصلاحات المساواة بين الجنسين **دامجة وتقاطعية ومستدامة**، بدلاً من أن تكون مفروضة من القمة إلى القاعدة بتوجيه من الدولة. **وليست التوصيات الواردة في هذا التقرير مجرد أهداف طموحة، بل هي خطوات عملية تستند إلى الأدلة والتجارب التي تعيشها النساء في مختلف أنحاء الأردن.** ويتوقف نجاح هذه التوصيات مستقبلاً على **تنسيق الجهود بين المؤسسات الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والمجتمع المدني والشركاء الدوليين**. وتُعد آليات الرصد والمساءلة وتخصيص الموارد -مثل مراصد العنف القائم على التمييز بين الجنسين، والرقابة على الموازنات المراعية للفروقات بين الجنسين، وعمليات التقييم التشاركي- بالغة الأهمية لضمان تتبع التغيير واستدامته واستجابته لاحتياجات النساء والفتيات. ومع انتقال الأردن إلى المرحلة التالية من تنفيذ أجندة بيجين 30+، فإن لديه فرصة ليصبح رائداً إقليمياً في مجال حقوق المرأة والعدالة النسوية. ومن خلال دمج نُهج محلية ومناهضة للاستعمار وتشاركية في استراتيجيته، سيتجاوز الأردن نظام الكوتا والإصلاحات الرمزية ليُحقق تغييراً تحويلياً ودائماً. ولن ينهض هذا بمكانة المرأة فحسب، بل سيعزز كذلك التماسك الاجتماعي، والرفاه والازدهار الاقتصادي للمجتمع ككل.

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

تأسست منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) في عام 2008 في عمان -الأردن، للمساهمة في تشكيل مشروع نهضوي جديد في الوطن العربي يركز على القضايا الأساسية التي تمسَ الشأن العربي، ضمن سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية، باستقلالية وأصالة بعيداً عن الاستعمار، بما يهدف لتحقيق طموحات وسعي الشعوب العربية نحو الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية، ويشارك بأجندات الإصلاح والتحديث والتطوير العربية، ويؤثر في السياسات العامة التي تحكم التحولات في الوطن العربي وما حوله، عبر مجموعة من البرامج التنموية والمشاريع البحثية العلمية والحلول التطبيقية.

تتمثل رؤية المنظمة بعالم عربي يتمتع فيه جميع الناس بحقوق وفرص عادلة وشاملة ومستدامة.

يُركّز عمل المنظمة على اتباع نهج نسوي تقاطعي وتحرّري في مجال الدعوة والمناصرة، بما يضمن مواءمة الأطر العالمية مع السياقات المحلية، ويعكس واقع المرأة في الأردن والمنطقة العربية.

جوناف Jonaf

التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف) هو شبكة تضم أكثر من 40 منظمة مجتمع مدني ومنظمة مجتمعية أردنية، تأسس في عام 2016 بمبادرة من منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض). وقد كان للتحالف دوره المحوري في إعداد تقرير الظل هذا، لا سيّما جهوده المبذولة في الرصد، والحشد المجتمعي والمناصرة. ومن خلال الاستفادة من القوة الجماعية للمنظمات الأعضاء فيه، سهّل التحالف التواصل المباشر مع الخبراء الرئيسيين، والمنظمات المجتمعية المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع لضمان أن تكون التجارب المعيشية للنساء المهمشات في صميم هذا التحليل. ويعكس هذا التعاون التزام منظمة النهضة العربية (أرض) الراسخ بالمناصرة النسوية التشاركية والقائمة على الحقوق.

من خلال شبكات مثل التحالف الوطني (جوناف) ومنظمات أخرى تقودها النساء، تمكنت منظمة النهضة العربية (أرض) من تضخيم أصوات النساء في عمليات إصلاح السياسات. وعبر دمج وجهات النظر المستمدة من المجتمع المحلي في تقرير الظل، تقدم كل من منظمة النهضة العربية (أرض) والتحالف الوطني (جوناف) سرداً يتحدى وجهات النظر الحكومية الرسمية، ويدعو إلى تغيير جذري لا رمزي. وقد اعتمدت منظمة النهضة العربية (أرض) في تطوير هذا التقرير نهجاً شاملاً وتشاركياً قائماً على الأدلة يعكس التزامها المشترك بالمساءلة والعدالة النسوية.